Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

تدهور العلاقة بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح (27 أيار 1948 – 16 تموز 1951)

ندين محمد فياض عراجي[1]، أ.د. محمد علي القوزي[2]، د. راما دراز[3]
كلية العلوم الإنسانيات – جامعة بيروت العربية[1&2&3]

استلام البحث:26-06-2025 مراجعة البحث :16-07-2025 قبول البحث:11-08-2025

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة شاملة للعلاقة السياسية بين الرئيسين بشارة الخوري، أول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال (1943–1952)، والرئيس رياض الصلح، أول رئيس حكومة في عهد الاستقلال، خلال الفترة الممتدة بين 1948 و1951. ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن هذه العلاقة، التي بدأت بتحالف سياسي متين أسهم في تثبيت الاستقلال اللبناني، تدهورت تدريجياً بفعل التنافس على النفوذ، وتضارب المصالح، وتدخل أطراف داخلية وخارجية. يرصد البحث العوامل التي أدت إلى التحالف الأولي بين الرجلين، خاصة في مرحلة معركة الاستقلال، وكيف تُرجِم هذا التحالف من خلال تشكيل حكومات متعاقبة برئاسة رياض الصلح، ساهمت في إنجازات محورية مثل تعديل الدستور لإلغاء مواد الانتداب الفرنسي، واستقبال اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة 1948، والمصادقة على اتفاقية الهدنة مع إسرائيل سنة 1949، وتأسيس الجامعة اللبنانية سنة 1951. غير أن هذا التحالف بدأ بالتصدع مع قضية التجديد لبشارة الخوري في 27 أيار 1948، والتي سبقتها انتخابات 1947 المثيرة للجدل بسبب اتهامات التزوير بقيادة النائب سليم الخوري شقيق الرئيس، المعروف بـ"السلطان سليم". فقد أدت ممارسات الأخير في التعيينات الإدارية والصفقات الاقتصادية إلى تفاقم الخلافات مع رياض الصلح، خصوصاً مع رفض الأخير الانجرار وراء تعبئة طائفية ضد رئاسة الجمهورية. كما يسلط البحث الضوء على ملف إعدام أنطون سعادة، مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي، في 8 تموز 1949، والذي مثّل نقطة تحول في العلاقة، إذ حمّل الرأي العام رياض الصلح مسؤولية التنفيذ رغم معارضته المبدئية له، في حين أن القرار كان مدفوعاً بإصرار بشارة الخوري وضغوط سورية ودولية. ومن العوامل البارزة التي ساهمت في تفاقم التوتر، الخلاف اللبناني–السوري حول السياسة النقدية والاتفاق اللبناني–الفرنسي لعام 1948، ما أدى إلى القطيعة الاقتصادية بين البلدين في 14 آذار 1950، وانعكس سلباً على الاقتصاد اللبناني. انتهت هذه المرحلة بإقصاء رياض الصلح عن رئاسة الحكومة في 14 شباط 1951، وتكليف شخصيات سنية أقل وزناً سياسياً، قبل أن يُغتال الصلح في عمان بتاريخ 16 تموز 1951 في عملية معقدة تورط فيها الحزب السوري القومي وعناصر إقليمية ودولية. ويرى البحث أن إقصاء الصلح كان خطأً استراتيجياً أضعف دعائم حكم بشارة الخوري، ومهّد لاندلاع "الثورة البيضاء" في أيلول 1952 التي أجبرت الأخير على الاستقالة.

الكلمات المفتاحية: بشارة الخوري، رياض الصلح، الاستقلال اللبناني، الانتخابات النيابية 1947، التجديد الرئاسي 1948، السلطان سليم، أنطون سعادة، الحزب السوري القومي الاجتماعي، القطيعة الاقتصادية اللبنانية السورية، الجامعة اللبنانية، الثورة البيضاء 1952، السياسة اللبنانية بعد الاستقلال

Abstract:

This research provides a comprehensive study of the political relationship between President Bechara El Khoury, the first president of independent Lebanon (1943–1952), and Prime Minister Riad Al-Solh, the first head of government after independence, during the period 1948–1951. The central hypothesis is that this relationship—initially a strong political alliance that helped consolidate Lebanese independence—gradually deteriorated due to competition for power, conflicting interests, and interference by domestic and foreign actors. The study traces the factors behind their early alliance, particularly during the independence struggle, and how it materialized in successive governments led by Riad Al-Solh. These administrations achieved landmark accomplishments, including the 1943 constitutional amendment abolishing articles related to the French Mandate, the reception of Palestinian refugees after the 1948 Nakba, the signing of the 1949 armistice agreement with Israel, and the founding of the Lebanese University in 1951. However, the alliance began to crack following Bechara El Khoury's re-election on May 27, 1948, preceded by the controversial 1947 parliamentary elections marred by fraud allegations orchestrated by his brother, MP Salim El Khoury—nicknamed "Sultan Salim." The latter's dominance over state appointments and lucrative concessions deepened tensions with Al-Solh, especially as the

latter refused to mobilize sectarian opposition against the presidency. The execution of Antoun Saadeh, founder of the Syrian Social Nationalist Party, on July 8, 1949, became a major turning point, as public opinion largely blamed Al-Solh despite his initial opposition, while the decision was driven by El Khoury's insistence and Syrian and international pressure. Another source of strain was the Lebanese-Syrian dispute over monetary policy and the 1948 Lebanese–French agreement, which led to an economic rupture between the two countries on March 14, 1950, with severe repercussions for Lebanon's economy. This period culminated in Al-Solh's removal from office on February 14, 1951, replaced by politically weaker Sunni figures, before his assassination in Amman on July 16, 1951, in a complex operation involving the SSNP and regional and international actors. The research concludes that sidelining Al-Solh was a strategic miscalculation that weakened the foundations of El Khoury's rule and paved the way for the "White Revolution" of September 1952, which forced his resignation.
Keywords: Bechara El Khoury, Riad El Solh, Lebanese independence, 1947 parliamentary elections, 1948 presidential renewal, Sultan Selim, Antoun Saadeh, Syrian Social Nationalist Party, Lebanese-Syrian economic rift, Lebanese University, 1952 White Revolution, Lebanese politics after independence

المقدمة:

إذا كان عهد الشيخ بشارة الخوري، استمر تسع سنوات كاملة (21 أيلول 1943 – 18 أيلول 1952)، فإن شريكه في معركة الاستقلال رياض الصلح، شكل حكومتي الاستقلال الأولى والثانية اللتين استمرتا طوال سنة وثلاثة أشهر وخمسة عشر يوماً (أيلول 1943 – 7 كانون الثاني 1945)، ثم شكل أربع حكومات متتالية، طوال أربع سنوات وشهرين كاملين (14 كانون الأول 1946 – 14 شباط 1951)، أي ما مجموعه خمس سنوات وشهرين ونصف الشهر، مما يصح معه إطلاق تسمية "عهد الرئيس رياض الصلح"، هذا إن لم يكن على الأقل في فترة تشكيله الحكومات الأربع المتتالية، التي شهدت معها بيروت، أحداثاً مهمة، وتحولات تاريخية، من جلاء آخر جندي فرنسي في 31 كانون الأول 1946، وتجديد ولاية الشيخ بشارة الخوري في 27 أيار 1948، واستقبال اللاجئين الفلسطينيين، إلى إعدام مؤسس الحزب السوري القومي الزعيم أنطون سعادة في 8 تموز 1949. وإذا كانت العلاقة بين الرجلين أثمرت تعاونا"، فما الذي أدى الى فراق الرئيسين؟

اشكالية الموضوع:

كثر الحديث عن الميثاق الوطني واستقلال لبنان على قاعدة الثنائية المارونية السنية. لكن هذه الأبحاث والدراسات أهملت إلى حد ما العلاقة التي سادت بين مقام رئاسة الجمهورية ورؤساء الحكومات في فترة أول رئيس الجمهورية اللبنانية المستقلة (1943 – 1952)، كإشكالية جدلية بالإضافة إلى تسلط رئيس الجمهورية على مقام رئيس الوزراء خلال عهد بشارة الخوري، أوصلت لبنان إلى ما وصل إليه خلال ترة حكمه التي استمرت تسع سنوات، انطلاقاً من استعراض القوى والتحديات التي واجهته مع الرؤساء الست الذين شكلوا الحكومات في عهده، إضافة غلى التوقف ملياً عند صلاحيات رئيس الجمهورية من جهة وصلاحيات رئيس الحكومة من جهة أخرى، وما دور هذه الصلاحيات في السياق التاريخي الذي عاشه لبنان خلال تسع سنوات (1947–1952، وهل أثرت العلاقة بين مقام رئاسة الجمهورية اللبنانية والرؤساء الست للحكومات على الانجازات التي تحققت في هذه الفترة؟

المنهج التاريخي في الكتابة:

سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي القائم على عرض وتوصيف الحالة وتحليلها والوصول الى استنتاجات علمية وموضوعية وذلك من خلال التعاطي مع الوثائق والمصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع ومن خلال بعض المقابلات مع أقرباء وأشخاص على علاقة واهتمام بالموضوع.

المبحث الأول: العلاقة بين الرئيسين بين ودور النائب سليم الخوري:

1- دور النائب سليم الخوري شقيق الرئيس بشارة الخوري في تزوير الانتخابات النيابية (25 أيار 1947) وإدارة البلاد

كانت فكرة تجديد الرئاسة تراود كل ماروني تسلم رئاسة الجمهورية منذ استقلال لبنان في 22 تشرين الثاني 1943 حتى سنة 1964، وكان يعمل منذ توليه الحكم للتحضير لها.

إن فصل إميل إده من النيابة سهل الطريق أمام الشيخ بشارة الخوري وأصبح الوحيد من الرؤساء الموارنة الذي استطاع تجديد رئاسته في 27 أيار 1948. وقد مهد لذلك بتزوير الانتخابات النيابية التي جرت في 25 أيار 1947 (البشير، العدد 7797، تاريخ 27 أيار 1947، ص 2).

بدأت الانتخابات في مدينة بيروت اعتباراً من الساعة الثامنة من صباح الأحد 25 أيار 1947، حيث خلت شوارع المدينة من المارة باستثناء التجمعات أمام مراكز أقلام الاقتراع. ومعظم أفراد هذه التجمعات من أنصار السلطة الذين علقوا على صدورهم الزر المخطط بأبيض وأحمر، كما حمل بعضهم السلاح والعصي والتهديد بها للضغط على الناخبين من أجل فوز اللائحة الشعبية التي تساندها الحكومة، فضلاً عن شراء الأصوات ومنع الناخبين المعارضين من التعبير عن رأيهم في الاقتراع. وقد تعرض ثلاثة أشخاص للضرب في قلمي اقتراع زقاق البلاط والبسطة، كما جرت مضايقات في أقلام اقتراع رأس بيروت والمرفأ ومار مخايل، وهذا ما أدى إلى إسقاط اللوائح الشعبية في بيروت وسائر المحافظات. (محاضر مجلس النواب، الجلسة الثالثة في أول تموز 1947، ص 8-9).

لذلك قرر بعض مرشحي بيروت الانسحاب من المعركة الإنتخابية احتجاجاً على التدخل الفاضح في سير الانتخابات وهم: أديب قدورة، الفرد نقاش، صبحي المحمصاني، محمود الحاج، ومصطفى العريس (الحياة، العدد 247، تاريخ 27 أيار 1947، ص 2).

وكذلك لم يترشح صائب سلام، مما أفسح المجال لنجاح اللائحة الإئتلافية في بيروت بكامل أعضائها التسعة، ويدعمها الشيخ بشارة الخوري، ويترأسها الدكتور عبدالله اليافي، ومعه: سامي الصلح وحسين العويني ورشيد بيضون وحبيب أبو

شهلا ورئيف أبي اللمع وموسيس دركالوستيان وملكون هيرابديان وموسى فريج، وفي الجنوب فاز رياض الصلح مجدداً مع أحمد الأسعد في لائحة فاز تسعة من أعضائها العشرة، في حين لم ينجح من اللائحة المنافسة إلا عادل عسيران الذي كان يترأسها.

في ظل هذه الأجواء، تم انتخاب مجلس النواب (فرحات ج.، الموسوعة الإنتخابية المصورة في لبنان، ص 34–37) ويتألف من خمسة وخمسين نائباً (18 ماروني + 11 سنّة + 10 شيعة +6 روم أرثوذكس + 4 دروز + 3 كاثوليك + 2 أرمن أرثوذكس + 1 أقليات).

وتولى صبري حمادة رئاسة مجلس النواب طوال مدته القانونية، وهي أربع سنوات، وكان يعاونه جبران نحاس (نائب رئيس) ويوسف ضو ورفعت قزعون (أمينا سر). ومنذ 19 تشرين الأول 1948، حل جبرائيل المر مكان جبران نحاس كنائب رئيس للمجلس.

وقد شاركت جريدة النهار البيروتية التي يشرف عليها غسان تويني، في فضح تزوير الانتخابات، ومعارضة التجديد الذي أفقد الشيخ بشارة الخوري تلك الهالة التي جعلت منه أحد أبطال الإستقلال.

ومما يذكر أن سليم الخوري، شقيق الشيخ بشارة الخوري، شارك في تشكيل اللوائح في انتخابات 25 أيار 1947، وقبض من المرشحين الذين فرضهم على الزعماء التقليديين مبالغ طائلة. وبذلك ضمن الشيخ بشارة الخوري أكثرية سبعة وأربعين نائباً مؤيدة له من أصل خمسة وخمسين نائباً يمثلون مجلس النواب (المجذوب، محنة الديموقراطية والعروبة في لبنان، ص 45).

واعترف الشيخ بشارة الخوري بعملية تزوير الانتخابات في بعض أقلام الاقتراع، مؤكداً أن هذه العملية لم تؤثر أبداً على نتيجة الاقتراع التي حملت أنصار العهد إلى البرلمان (الخوري ب.، حقائق لبنانية، ج2، ص 41).

إحتجاجاً على عملية التزوير في إنتخابات 25 أيار 1947، أعلن الوزيران كمال جنبلاط وكميل شمعون إنسحابهما من حكومة الرئيس رياض الصلح، وذلك يوم الثلاثاء 27 أيار 1947، ثم نظما، مع عبد الحميد كرامي والفرد نقاش وعمر بيهم والمطران أغناطيوس مبارك، احتفالاً شعبياً كبيراً للمعارضة، داخل مدرسة الحكمة، في يوم الجمعة 30 أيار 1947، وقد حضره أيضاً ممثلو حزب الكتائب والكتلة الوطنية والحزب الشيوعي. ودعت المعارضة إلى إعلان الإضراب العام في بيروت، مطالبة بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة. وكان ذلك باعثاً لتأسيس كتلة التحرر الوطني.

وقد اجتمع بعض زعماء المعارضة في منزل عمر بيهم، ليعلنوا تشكيل كتلة التحرر الوطني برئاسة عبد الحميد كرامي،

واختير عمر بيهم أميناً عاماً. وضمت الكتلة الأعضاء: جواد بولس، سامي الصلح، صبحي محمصاني، فيليب بولس، كمال جنبلاط، كميل شمعون، ونصوح الفاصل.

وتزعمت كتلة التحرر الوطني المعارضة السياسية، فأقامت مهرجان بيروت في 29 حزيران 1947، ومهرجان طرابلس في 14 أيلول 1947، في حشد شعبي كبير، مطالبة بحل مجلس النواب وتشكيل حكومة حيادية، مع إقرار قانون جديد للانتخابات يضمن الحرية والديموقراطية (جنبلاط، أضواء على حقيقة القضية القومية الاجتماعية السورية، ص 153).

استمرت الولاية الثانية للرئيس بشارة الخوري أربع سنوات فقط (1948–1952)، وعرفت بـ "عهد السلطان سليم" وذلك إشارة إلى النائب الشيخ سليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية وصاحب النفوذ الواسع داخل القصر الجمهوري في القنطاري، يعزل ويعين الموظفين كما يشاء، ويتدخل في إصدار المراسيم، حتى تحول منزله في فرن الشباك إلى دويلة داخل الدولة اللبنانية (رياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، ص 155 و156). وعن طريق هذا النفوذ تمكن الشيخ سليم الخوري من استصدار المراسيم التي تدر الأموال الكبيرة، ومنها مرسوم سنة 1949 الذي يمنحه شخصياً امتيازاً بالتنقيب عن المعادن وسواها في عوكر (قرب ضبية). فضلاً عن فرض الخوة على كبار المستوردين مقابل حصولهم على إجازات تصدير واستيراد. وازداد نفوذ الشيخ سليم الخوري، حتى وصل الأمر إلى قيام الخلاف بينه وبين رئيس الحكومة رياض الصلح (سالم، 50 سنة مع الناس، ص 318 و351).

ويبدو أن الرئيس رياض الصلح، بدأ يدفع ثمن عدم رفضه المطلق لعملية تزوير الانتخابات النيابية، فقد كان عليه أن يحذو حذو الوزيرين كمال جنبلاط وكميل شمعون في انسحابهما من الحكومة، وأن يعلن استقالته، لكنه آثر الاستمرار في دعم مسيرة الرئيس بشارة الخوري، وكأنه لا يدرك أن الحاكم الفعلي هو "السلطان سليم" شقيق الرئيس الذي أخذ يعدّ العدّة لابعاد الرئيس رياض الصلح عن الحكم، حتى تكتمل سيطرته.

2- حكومة رياض الصلح الرابعة (7 حزيران 1947–26 تموز 1948)

مع تزوير الانتخابات النيابية في 25 أيار 1947، تشكل مجلس النواب اللبناني من خمسة وخمسين نائباً بينهم ثلاثون مسيحياً وعشرين مسلماً. وتولى صبري حمادة رئاسة المجلس (ماجد، التوزيع المهني للنواب المنتخبين في المجالس النيابية 1922–1992، الحياة النيابية، لبنان م 16 أيلول 1995، ص 43).

وعهد الرئيس بشارة الخوري إلى الرئيس رياض الصلح بتشكيل حكومته الرابعة (7 حزيران 1947 – 26 تموز 1948)،

وقد تولى فيها رئاسة مجلس الوزراء فقط دون أي حقيقة وزارة، وضمت جبرائيل المر نائباً للرئيس ووزيراً للأشغال العامة، وأحمد الحسيني وزيراً للعدلية، ومحمد العبود وزيراً للمالية، وحميد فرنجية وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية، وكميل شمعون وزيراً للداخلية والصحة والإسعاف العام، وسليمان نوفل وزيراً للإقتصاد الوطني والزراعة، والأمير مجيد إرسلان وزيراً للدفاع الوطني والبرق والبريد.

3- تجديد ولاية الرئيس بشارة الخوري (27 أيار 1948)

وفي عهد حكومة الرئيس رياض الصلح الرابعة تم التجديد للرئيس بشارة الخوري، لولاية ثانية، ما يعني أن التمهيد لهذا التجديد بدأ مع الانتخابات النيابية التي جرت في 25 أيار 1947 ومع تشكيل حكومة رياض الصلح في 7 حزيران 1947.

في 22 أيار 1948، أقر مجلس النواب مشروع تعديل المادة 49 من الدستور، تعديلاً إستثنائياً لتجديد الرئاسة ست سنوات أخرى. وفي 27 أيار 1948، أي قبل سنة وثلاثة أشهر وسبعة وعشرين يوماً من إنتهاء مدة رئاسته الأولى، تم التجديد للشيخ بشارة الخوري. وهذا يعني انتهاز الحكم للظروف الإقليمية التي نشأت عقب إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 أيار 1948، وما رافقها من إندلاع الحرب العربية – الإسرائيلية، إضافة إلى إعلان الأحكام العرفية.

اعترف الشيخ بشارة الخوري بحثه مجلس النواب على التجديد له (الخوري ب.، حقائق لبنانية، ج2، ص 133) في الجلسة التاريخية التي تغيب عنها النواب التسعة: رشيد بيضون، سليم الخوري، سليمان العلي، كمال جنبلاط، كميل شمعون، موسى فريج، نصوح الفاضل، هنري فرعون، ويوسف كرم. في حين صوت مجلس النواب بإجماع ستة وأربعين نائباً حضروا، على تجديد ولاية الشيخ بشارة الخوري. وبذلك أعيد انتخابه رئيساً للجمهورية في 27 أيار 1948، على أن تبدأ رئاسته الثانية فور انتهاء الأولى في 23 أيلول 1949 (محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة 27 أيار 1948، ص 852، 853). وهذا يعني أن النائب في مجلس النواب رياض الصلح وهو رئيس الحكومة، أدّى دورا" رئيسا" في التجديد للرئيس بشارة الخوري، رغم علمه بالدور الذي قام به "السلطان سليم"شقيق الرئيس بشارة الخوري من أجل التجديد عن طريق التزوير وتشكيل اللوائح، ويبدو أنه ظلّوفيّا" للتفاهم بين الرئيسين للحفاظ على مسيرة العهد، وقد اعترف في ما بعد بأنه أخطأ في التجديد، وقد لمس عدم وفاء الرئيس بشارة الخوري للتفاهم بينهما.

4- قضية رئيس الحزب السوري القومي الإجتماعي أنطون سعادة وإعدامه (8 تموز 1949)

بعد تسع سنوات قضاها في المهجر (1938–1947) عاد مؤسس الحزب السوري القومي أنطون سعادة إلى بيروت، وسكن في منطقة رأس بيروت. ويعتبر قيام إسرائيل في 15 أيار 1948، بمثابة ضربة أخرى لمبادئ الحزب السوري القومي، بدأ معها التحرك الجدي لأنطون سعادة في داخل سوريا حيث اتسع نشاط الحزب، وربط البعض بين هذا التحرك وانقلاب حسني الزعيم (المسيح، يوميات، ص85–87). في 30 أذار 1949، عندما تبين وجود بعض أعضاء الحزب بين قادة الإنقلاب. كما قام أنطون سعادة يرافقه أديب قدورة عميد الدفاع في الحزب، بزيارة سرية إلى دمشق، واجتمع بحسني الزعيم في 27 أيار 1949 (سيل، الصراع على سوريا، ص 69)، وأوعز إليه بأن يرفض توقيع الهدنة مع إسرائيل، كما حاول إقناع الملك عبدالعزيز بن سعود بالتهديد بسلاح البترول حتى تقف الولايات المتحدة الأميركية موقفاً عادلاً من القضية الفلسطينية.

لذلك ارتأت السياسة الدولية ضرورة القضاء على أنطون سعادة وحزبه، وهنا يكمن الخطأ الكبير الذي ارتكبه رياض الصلح رئيس الوزراء بتنفيذ رغبة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية، بالتعاون مع حزب الكتائب في مواجهة الحزب السوري القومي. وقد بدأ حزب الكتائب السياسة الرامية إلى تصفية الحزب السوري القومي، فهاجمت بعض عناصره مطبعة الجيل الجديد، قرب مخفر درك الجميزة في 9 حزيران 1949، وأطلقت النار على من فيها ثم أحرقتها. وقام الدرك باعتقال خليل الطويل وعاملين داخل المطبعة، وإقتادهم إلى سجن الرمل (قدورة أ.، حقائق ومواقف، الصفحات 109–110).

وهنا أدرك أنطون سعادة ما يدبر له ولحزبه، فغادر منزله إلى منزل عضو من آل الحسيني قرب سجن الرمل. وتمكن خالد جنبلاط من إخراجه من بيروت إلى دمشق في 13 حزيران 1949 خوفاً من اعتقاله، وهناك أقام في منزل نجيب شويري مدير فندق بالاس (سعادة، أريد أن أستعيد أبي، ملحق النهار عدد 4 تموز 1992).

وفي بيروت، تمكنت أجهزة السلطة بقيادة الكولونيل جميل حسامي على رأس فرقة من الجيش، وفريد شهاب مدير الأمن العام، ومدير الشرطة، من القبض على مئة وخمسين عضواً كانوا مجتمعين قرب دار أنطون سعادة ومعهم أديب قدورة عميد الدفاع في الحزب، ونقل الجميع إلى سيّار الدرك في فردان ثم إلى سجن الرمل. وكانت التهمة ارتباط الحزب بإسرائيل وأنه يعد العدة لثورة تقلب نظام الحكم (شرابي، الجمر والرماد، ص 212–216).

وبالفعل كان مؤسس الحزب أنطون سعادة في دمشق، يعد العدة لإعلان الثورة القومية الإجتماعية الاولى في لبنان، ولكنه لم يكن مرتبطاً بإسرائيل. بالعكس فإن نسبة مهمة من قياديي جيش الإنقاذ الذي قاتل في حرب فلسطين سنة 1948، كانت من الحزب السوري القومي الاجتماعي، وفي طليعتهم فوزي القاوقجي وصلاح الشيشكلي وغسان جديد ومعين حمود

والشهيد محمد زغيب. كما أن قيام إسرائيل في 15 أيار 1948، وحثه حسني الزعيم على عدم توقيع إتفاقية الهدنة معها، هو الذي عجّل بالقضاء عليه تمهيداً لتصفية الحزب والمبادئ معاً (سيل، الصراع على سوريا 1945–1958، ص 101). وقد اعتمد أنطون سعادة في تنفيذ ثورته، على حسني الزعيم الذي انتخب رئيساً للجمهورية السورية بعد استفتاء شعبي في 25 حزيران 1949. وكانت الخطة المرسومة تقضي بمهاجمة مخافر الدرك في بيروت والشوف والمتن، وتستولي على كمية من السلاح. ثم تهاجم القوة الرئيسية بقيادة عساف كرم منطقة راشيا ومشغرة، وتسيطر على البقاع الغربي، حيث يتم إعلان قيام "الدولة القومية الاجتماعية". لكن السلطات اللبنانية كانت على علم مسبق بالخطة الإنقلابية، فحاصرت القوميين الاجتماعيين في مشغرة، وقتل عساف كرم في 3 تموز 1949، ثم استسلمت المجموعة الأخيرة في 4 تموز 1949، بينما تمكن قائدها جورج عبد المسيح من الإفلات (شرابي، الجمر والرماد، ص 227، 228).

الحقيقة، أن حسني الزعيم نكث عهده مع أنطون سعادة، فلم يقدم له العون الكافي، بل كان هو نفسه وراء تسرب أخبار الثورة القومية الاجتماعية إلى السلطات اللبنانية التي ما أن أحبطتها، حتى قام بتسليمها أنطون سعادة داخل القصر الجمهوري بدمشق في 6 تموز 1949، عن طريق فريد شهاب مدير الأمن العام اللبناني. ولدى وصوله إلى الفياضية قام بتسليمه إلى نور الدين الرفاعي قائد قوى الأمن الداخلي قائلاً له: "إني أسلمك أنطون سعادة حياً. ولا أريد ولا أحد من أعواني أن يتحمل ثأر القوميين (قدورة أ.، حقائق ومواقف، ص 117).

أودع أنطون سعادة سجن الرمل في بيروت، حوالي الساعة الثانية من صباح الخميس 7 تموز 1949. وبدأت محاكمته بعد الظهر، وتألفت المحكمة برئاسة المقدم أنور كرم وعضوية النقيبان سمراني وأحدب والملازم عرب والأستاذ غبريال باسيل والمدعي العام يوسف شربل. وفي الساعة السابعة والنصف مساءً أصدرت المحكمة العسكرية قرار الإعدام رمياً بالرصاص، فصدقته لجنة العفو (شرابي، الجمر والرماد، ص 235).

وبذلك أصبح تنفيذ حكم الإعدام مرتبطاً بتوقيع رئيسي الجمهورية والحكومة، الشيخ بشارة الخوري ورياض اصلح اللذين وقعا مرسوم الإعدام حوالي الساعة الواحدة من صباح الجمعة 8 تموز 1949. ونفذ حكم الإعدام عند الساعة الرابعة إلا الثلث تقريباً، أي بعد أقل من ثلاث ساعات على توقيع المرسوم وبعد ثمان وعشرين ساعة فقط على إلقاء القبض عليه، مما يؤكد نية التخلص منه بأسرع وقت ممكن، وهو لا يتجاوز الخامسة والأربعين من عمره، لأنه من مواليد سنة 1904.

وذكرت جريدة النهار رواية إعدام أنطون سعادة، منذ نقله إلى سجن الرمل في بيروت ووضعه في غرفة الإنفراد وهو لا يعلم بتصديق لجنة العفو وتوقيع رئيسي الجمهورية والحكومة على حكم الإعدام (الشهيد، النهار، عدد 9، تموز 1949).

إن إعدام أنطون سعادة كان هدفه التخلص من زعيم وطني قومي يعمل على هدم إتفاقية سايكس – بيكو التي قسمت المشرق العربي إلى مناطق نفوذ بريطانية – فرنسية، لأن المبادئ التي وضعها كانت ترمي إلى وحدة هذا المشرق متمثلة بوحدة الهلال الخصيب (سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، والعراق) ونجمته جزيرة قبرص. كما أن هذه المبادئ تتعارض تماماً مع وعد بلفور، وقيام دولة إسرائيل على 78 بالمئة من أرض فلسطين في 15 أيار 1948. ويبدو أن السياسة البريطانية كانت وراء التخلص منه في 8 تموز (شبارو: بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية المستقلة 1943–1975، ص2318)، في حين تم الحفاظ بالمقابل على بيار الجميل مؤسس حزب الكتائب الذي يدعو إلى إقامة الأمة المارونية ضمن إطار القومية اللبنانية بشكل عام وإقامة وطن قومي للموارنة بشكل خاص، وشعاره الظاهر: الله، الوطن، العائلة. وهذا الواقع يؤكد استمرار السياسة الأجنبية بتغذية الصراعات المحلية والمذهبية والطائفية. ومن السخرية أن السياسة البريطانية عادت فيما بعد تلوح بمشروع الهلال الخصيب، لتجمع أنظمة دول عربية تسير في فلكها، وكان حزب النداء القومي الذي يحظى بتأييد الرئيس رياض الصلح، يطالب بالوحدة بين لبنان وسوريا والعراق كمرحلة أولى للوحدة العربية الشاملة.

وهكذا توافرت الدوافع المحلية والإقليمية والدولية للتخلص من الزعيم أنطون سعادة. وكانت السلطة اللبنانية الممثلة برئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح، هي أداة التنفيذ، وقد مهدت للأمر عن طريق وزارة الأنباء اللبنانية التي أصدرت سنة 1949 كتاباً يحمل عنوان: "قضية الحزب القومي"، ويتضمن وثائق تشير إلى علاقة أنطون سعادة بألمانيا وإيطاليا.

وأكد الشيخ بشارة الخوري، أن حسني الزعيم حاكم سوريا هو الذي ضغط على الدولة اللبنانية للإسراع في تنفيذ حكم الإعدام بأنطون سعادة، لأنه كان يخشى انتفاضة سورية قومية تهدد حكمه. ثم إن سوريا لم توقع إتفاقية الهدنة مع إسرائيل، إلا بعد إثني عشر يوماً فقط من إعدام أنطون سعادة الذي كان يحث حسني الزعيم على عدم التوقيع، مما عجل بالتخلص منه، وتوقيع الإتفاقية في 20 تموز 1949. لذلك لا يجوز إلصاق تهمة تنفيذ حكم الإعدام برئيس الوزراء رياض الصلح وحده، كونه مسؤولاً عن السلطة التنفيذية، في الجمهورية اللبنانية الثانية المستقلة، وهي الجمهورية التي قامت أساساً على ميثاق غير مكتوب للمشاركة المارونية – السنية في اتخاذ القرار المناسب، علماً أن رئيس الجمهورية، كان دائماً صاحب السلطة الأولى في هذه الجمهورية، رغم عدم مسؤوليته الدستورية، عما يحدث، وبإمكانه تسخير الحكومة لأوامره. وعلى سبيل المثال، فقد ضاق صدر الشيخ بشارة الخوري من غسان تويني وجريدته النهار البيروتية بسبب المقال الذي وصف إعدام

أنطون سعادة بأنه بمثابة اغتيال وكان بعنوان: "المجرم الشهيد"، وكان غسان تويني أصلاً ضد التجديد لرئيس الجمهورية. انتقد الانتخابات النيابية سنة 1947، لذلك حكم عليه بالسجن واقتيد إلى سجن الرمل (الحاج، من مخزون الذاكرة، ملحق النهار، عدد السبت 4 تموز 1992).

كان الرئيس الشيخ بشارة الخوري مصراً على تنفيذ حكم الإعدام بالزعيم أنطون سعادة، لكنه عرف كيف يلصق أمر التنفيذ برئيس الحكومة رياض الصلح الذي امتنع عن التوقيع أول الأمر، وحصلت مشادة بينهما داخل القصر الجمهوري، بحضور حبيب أبو شهلا وهنري فرعون وناظم العكاري الذين أقنعوه بضرورة التوقيع.(شبارو: بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية المستقلة 1943-1975،ص 2320).

ويقول الدكتور زكي النقاش، وهو قومي سابق، "بأن رياض الصلح كان معارضاً إتخاذ القرار بإعدام أنطون سعادة، كما كان معارضاً لأسلوب المحاكمة والأجواء التي جرت فيها، لا سيما أنه سبق أن عفا عن قوميين حاولوا إغتياله في السابق. ولكن الشيخ بشارة الخوري خدع رياضاً وهو الرجل الذكي، موضحاً له، أن من الأفضل أن يوافق على الإعدام، وأن يوقع المرسوم الجمهوري أيضاً، من أجل أن يظهر الحكم متماسكاً أمام اللبنانيين، وإلا فإن عدم موافقته ستؤدي إلى استقواء الحزب القومي السوري على الدولة" (يموت، محطات في حياته: اللواء عدد الأربعاء 8 تشرين الأول 1997، ص 15).

إعترف الرئيس رياض الصلح، أمام أحد أقربائه، بأنه ارتكب في حياته ثلاث خطايا لا تغتفر، الأولى مساندته الشيخ بشارة الخوري الذي تخلى عنه في ما بعد، والثانية موافقته على إعدام أنطون سعادة إرضاءً لبشارة الخوري، والثالثة رفضه إقتراح الحكومة السورية حول الوحدة الإقتصادية.

ومع ذلك كله، يجدر الإشارة إلى الخطأ الكبير الذي ارتكبه الرئيس بشارة الخوري في إعدام الزعيم أنطون سعادة فقط، فإن كان هذا الزعيم يستحق مثل هذه العقوبة، فلماذا لم تجر محاكمة إميل إده الذي تعاون مع الفرنسيين خلال معركة الاستقلال في 11-22 تشرين الثاني 1943؟ ولماذا لم يحاكم بل لم يعدم المطران الماروني أغناطيوس مبارك الذي أعلن تأييده لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ووطن قومي للمسيحيين في لبنان، كما دعا إلى العصيان المدني في منشور إذاعة في آب 1947 (الحياة: العدد 414، تاريخ 2 أيلول 1947، ص 2). ولماذا لم يحاكم نهاد إرسلان الذي حاول احتلال بعض المخافر اللبنانية في حركة عصيان مسلح في شباط 1948؟ (الحياة: العدد 532، تاريخ 4 شباط 1948، ص 3).

كما فات الرئيس بشارة الخوري، أن بيار الجميل مؤسس حزب الكتائب هو أخطر في اتجاهاته، وقد أثبتت الأيام مدى

تعصبه الطائفي. وهذا ما يفضح السياسة المحلية المرتبطة بالسياسة الدولية التي ترمي للحفاظ على الرموز الطائفية مهما غالت في سياستها المذهبية والطائفية، مقابل القضاء على الرموز القومية التي تعمل بجدية للوحدة، وفي مقدمتها الزعيم أنطون سعادة. لذلك تبدو عملية إعدامه وكأنها ضربة قاصمة لكل من يحاول بعده العمل بصورة جدية وعملية لتحقيق الوحدة السورية أو الوحدة العربية. فلا غرو أن يطرح النائب كمال جنبلاط استجوابه للحكومة في الجلسة النيابية المنعقدة في 16 آب 1949، مطالباً بمحاكمة الحكومة لإقدامها على إعدام أنطون سعادة، ثم انسحب من الجلسة وهو يقول: "أنتم مجرمون ويجب محاكمتكم (محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة 16 آب 1949، ص 614-615).

5- إنعكاس العلاقة بين الرئيسين على حكومتي رياض الصلح الخامسة والسادسة (26 تموز 1948 – 14 شباط 1951)

بعد فشل لبنان والدول العربية في الحرب مع إسرائيل، قدمت الحكومة اللبنانية إستقالتها، ثم أعيد تكليف الرئيس رياض الصلح بتشكيل الحكومة في 26 تموز 1948. وتولى وزارة العدلية، ومعه جبرائيل المر نائباً للرئيس ووزيراً للداخلية، وحميد فرنجية وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية، وحسين العويني وزيراً للمالية، وأحمد الأسعد وزيراً للأشغال العامة، والأمير مجيد إرسلان وزيراً للدفاع الوطني والزراعة، وفيليب تقلا وزيراً للإقتصاد الوطني والبرق والبريد، والدكتور الياس الخوري وزيراً للصحة والإسعاف العام (المرسومان رقم 12598 ورقم 12599، تاريخ 26 تموز 1948).

وجدت حكومة الرئيس رياض الصلح نفسها في حيرة أمام عهد السلطان سليم من جهة والمعارضة السياسية ضد عهد الفساد والرشوة والتجديد للرئيس بشارة الخوري من جهة ثانية.

صعّدت المعارضة السياسية حملتها على الحكم، فأقامت كتلة التحرر الوطني مهرجاناً شعبياً في منزل سامي الصلح في محلة برج أبي حيدر، في 6 آذار 1949. وهاجم الخطباء: كمال جنبلاط، كميل شمعون، عبد الحميد كرامي، وسامي الصلح، سياسة الدولة، مطالبين بحل مجلس النواب وإجراء إنتخابات جديدة. وقد اضطر مجلس الوزراء للموافقة على قانون جديد للإنتخاب في جلسة 29 نيسان 1949، حتى يخفف من حدة المعارضة التي اشتدت في أعقاب انقلاب حسني الزعيم في سوريا في 30 آذار 1949، والذي بدأ بالتعاون مع المعارضة اللبنانية.

عقدت كتلة التحرر الوطني اجتماعاً في صوفر، في 10 آب 1949، حضره أعضاؤها، وفي مقدمتهم: عبد الحميد كرامي، كمال جنبلاط، كميل شمعون، عمر بيهم، سامي الصلح، وسليمان العلي (النهار: العدد 4269، تاريخ 12 آب 1949).

وفي 17 آذار 1949، صدر عن وزير الداخلية جبرائيل المر، علم وخبر رقم 789، جاء فيه: "بناءً على المرسوم رقم 12599 تاريخ 26 تموز 1948، بناءً على الطلب المقدم من مؤسسي الجمعية المسماة حزب التقدمي الإشتراكي – في بيروت، أعطي العلم والخبر وفقاً لأحكام المادة السادسة من قانون الجمعيات".

وتضم الهيئة الإدارية التأسيسية ستة أعضاء، هم: كمال جنبلاط، ألبير أديب، فريد جبران، الشيخ عبدالله العلايلي، فؤاد رزق، والدكتور جورج حنا.

أعيد تكليف رياض الصلح بتشكيل الحكومة في أول تشرين الأول 1949، وعيّن فيها وزيراً للتربية الوطنية، وجبران نحاس نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية، والأمير مجيد إرسلان وزيراً للدفاع الوطني، وأحمد الأسعد وزيراً للأشغال العامة، وفيليب تقلا وزيراً للخارجية والمغتربين والإقتصاد الوطني، والدكتور الياس الخوري وزيراً للداخلية، وحسين العويني وزيراً للمالية والبريد والبرق، والأمير رئيف أبي اللمع وزيراً للصحة والإسعاف العام، وبهيج تقي الدين وزيراً للزراعة (المرسومان رقم 2 ورقم 3، تاريخ أول تشرين الأول 1949).

وفي 6 تشرين الأول 1949، قبلت استقالة الدكتور الياس الخوري وزير الداخلية (المرسوم رقم 9، تاريخ 6 تشرين الأول 1949). وأنشئت وزارة جديدة هي وزارة الأنباء (المرسوم رقم 10، تاريخ 6 تشرين الأول 1949). وهذا الأمر أدى إلى تعديل الحكومة (المرسوم رقم 11، تاريخ 6 تشرين الأول 1949) التي استمرت برئاسة رياض الصلح وقد عيّن فيها وزيراً للداخلية، وجبران نحاس نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للإقتصاد الوطني والبريد والبرق، والأمير مجيد إرسلان وزيراً للدفاع الوطني، وأحمد الأسعد وزيراً للأشغال العامة، وفيليب تقلا وزيراً للخارجية والمغتربين، والدكتور الياس الخوري وزيراً للصحة والإسعاف العام، وحسين العويني وزيراً للمالية، والأمير رئيف أبي اللمع وزيراً للتربية الوطنية، وبهيج تقي الدين وزيراً للزراعة، وشارل حلو وزيراً للعدلية والأنباء.

وفي 15 كانون الأول 1949، قبلت استقالة الوزير شارل حلو وعهد إلى جبران نحاس القيام بمهام وزارتي العدلية والأنباء بالوكالة (المرسوم رقم 630 تاريخ 15 كانون الأول 1949). وما لبث أن استقال بدوره من وزارة البريد والبرق فقط، فعيّن خليل أبو جودة وزيراً للبريد والبرق والأنباء في 25 أذار 1950 (المرسوم رقم 1454، تاريخ 25 أذار 1950).

أ- رفض الرئيس رياض الصلح تسيير التظاهرات الإسلامية ضد الرئيس بشارة الخوري

وعلى الرغم من استمرار عهد السلطان سليم "الرشوة والفساد" وسيطرة سليم الخوري على شقيقه الرئيس بشارة الخوري في قصر القنطاري، ومطالبته الدائمة برحيل حكومة الرئيس رياض الصلح، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة شخصية إسلامية

تابعة له. فقد رفض رياض الصلح تسيير تظاهرات إسلامية في بيروت وصيدا وطرابلس، عندما اشتد الخلاف بينه وبين سليم الخوري. وكان يتوجب عليه التنسيق مع المعارضة السياسية للتخلص من عهد الرئيس بشارة الخوري ومعه عهد شقيقه السلطان سليم. لكنه لم يفعل، ظناً منه ضرورة الوقوف إلى جانب شريكه في معركة الاستقلال الرئيس بشارة الخوري، لأن في جعبته العديد من الإنجازات التي ينوي تحقيقها وأبرزها تأسيس الجامعة اللبنانية التي تعد من أهم إنجازات حكومة الرئيس رياض الصلح. في حين كان عهد السلطان سليم وراء القطيعة الإقتصادية بين لبنان وسوريا.

أ- القطيعة الإقتصادية بين لبنان وسوريا (14 آذار 1950)

في 25 كانون الثاني 1944، تم ربط النقد اللبناني – السوري بالفرنك الفرنسي على أساس الجنيه الإسترليني، الذي حدد سعره بـ 200 فرنك فرنسي، وحددت الليرة اللبنانية – السورية بـ 22.65 فرنكاً، أي أن الجنيه الإسترليني يعادل 833 قرشاً لبنانياً – سورياً. وفي 28 تشرين الثاني 1945، أعادت فرنسا إلى لبنان 213919 ليرة ذهبية فقط من مجموع كمية الذهب التي تم نقلها من لبنان، واستمر بنك سوريا ولبنان في مهمة إصدار النقد.

بدأت المفاوضات بين سوريا ولبنان وفرنسا حول السياسة النقدية، في مؤتمر باريس الذي عقد في تشرين الأول 1947، وفيما أصرت الحكومة السورية على فصل نقدها عن الفرنك الفرنسي، تحقيقاً للاستقلال الاقتصادي، ورأت ضرورة إصدار النقد عن طريق مصرف وطني خاص بها، فإن لبنان تفرد بتوقيع الإتفاقية في 6 شباط 1948، بحجة المصالح التي تربطه بفرنسا، والحاجة إلى الضمانة الفرنسية حتى يتمكن من إنشاء مصرف وطني خاص به. وحددت مدة الإتفاقية بعشر سنوات.

ثم وافقت أكثرية أعضاء المجلس اللبناني على الإتفاقية، في حين عارضها ستة نواب، هم: سامي الصلح، سليمان العلي، عادل عسيران، كمال جنبلاط، كميل شمعون، ونصوح الفاضل، وذلك في جلستي 28 و30 آب 1948.

وتجاه تمسك لبنان باتفاقه النقدي مع فرنسا، تمسكت سوريا بقرارها الرامي إلى الإنفصال عن الفرنك الفرنسي، وإنشاء مصرف سوري لإصدار النقد. وكان يتوجب على سوريا ولبنان إقامة وحدة اقتصادية تامة، في كل ما يتعلق بتوحيد النظام الجمركي والنقدي. لكن السياسة الاستعمارية، استمرت في العمل بعد استقلال البلدين، وحتى بعد جلاء القوات الأجنبية عن أراضيهما. وما الإتفاق اللبناني – الفرنسي إلا صورة لهذه السياسة التي ترمي إلى القضاء نهائياً على الفكرة الوحدوية بين البلدان العربية وبخاصة سوريا ولبنان.

فلا غرو أن تؤدي مثل هذه السياسة، إلى توتير العلاقات بين لبنان وسوريا. فأعلنت الحكومة السورية برئاسة خالد العظم

القطيعة الإقتصادية مع لبنان في 14 آذار 1950. وتقضي بمنع سفر السوريين إلى لبنان وعدم السماح للمسافرين إلى لبنان أو القادمين منه إخراج أو إدخال أكثر من خمسين ليرة سورية، وكذلك منع نقل البضائع من لبنان إلى سوريا، باستثناء بضائع الترانزيت والبضائع المعفاة من الجمارك والمحروقات. ولتطبيق ذلك أقيمت مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود السورية – اللبنانية(العظم خ، مذكرات خالد العظم،ج 2، ص 47).

وأحدثت القطيعة الاقتصادية ضرراً بالغاً بالاقتصاد اللبناني، فأعلنت ثماني مؤسسات تجارية عن إفلاسها خلال شهري أيار وحزيران 1951 (الحياة: العدد 1590، تاريخ 13 تموز 1951، ص 20).

وبعد أبعاد الرئيس رياض الصلح عن تشكيل حكومة جديدة منذ 14 شباط 1951، واغتياله في عمان في 16 تموز 1951، اضطرت الحكومة اللاحقة إلى إعادة المفاوضات مع سوريا حتى تم توقيع الإتفاق بينهما في 5 آذار 1953. ويعتبر هذا الإتفاق مجرد تهدئة للعلاقة الاقتصادية بين البلدين، لأن الخلاف في وجهات النظر استمر، ففي حين كانت سوريا تهدف لإقامة وحدة اقتصادية كاملة، فإن لبنان لم يكن مستعداً لإقامة أكثر من وحدة جمركية فقط (النهار، العدد 5278، تاريخ 6 أذار 1953، ص 1 و4).

وعن دور الرئيس رياض الصلح، ففي 6 شباط 1948، وقع حميد فرنجية وزير الخارجية اللبناني، اتفاقاً مالياً في باريس، مع وزير الخارجية الفرنسي جورج بيدو، اعتبر السوريون الاتفاق خيانة للقضية الوطنية العربية، واتهم الرئيس رياض الصلح أنه تخلى عن تعهده الشهير ألا يكون لبنان للاستعمار مقراً ولا ممراً إلى سوريا. وذكر نجيب الريس، وهو أحد رفاق رياض الصلح في النضال القومي العربي: "كنا نتوقع أن تفعل فرنسا كل ما في وسعها ضد بلادنا، لكننا فوجئنا جداً أن تشارك في لبنان حكومة برئاسة رجل مثل رياض الصلح في هذه المؤامرة" (القبس: دمشق، تاريخ 4 شباط 1948). ورد الرئيس رياض الصلح على الإتهامات السورية المؤلمة قائلاً: "ليقطع لساني إذا قلت شيئاً لا يعبر عن الصداقة مع السوريين، ولتقطع يدي إذا وقعت أي إتفاق يتعدى على سيادة لبنان أو سوريا" (النهار، بيروت، تاريخ 6 شباط 1948).

المبحث الثاني: الرئيس رياض الصلح خارج الحكم:

6- إبعاد الرئيس رياض الصلح عن الحكم (14 شباط – 16 تموز 1951)

تحدد إجراء الإنتخابات النيابية في نيسان 1951، وكان الرئيس بشارة الخوري يفكر منذ أشهر في التخلص من الرئيس رياض الصلح، نتيجة تدهور العلاقة بين الرئيسيين، وبخاصة أن الرئيس رياض الصلح فقد كل احترام يكنه للرئيس بشارة

الخوري بسبب سلوك شقيقه "السلطان سليم" وعدم قدرته على وقفه عند حده، أو عدم رغبته في ذلك، وكان مستاءً بصورة خاصة من تمكن سليم الخوري من إحكام سيطرته على الأمن والإدارات الحكومية، ما أعطاه سلطة واسعة يستغلها في إجراء الإنتخابات النيابية.

فقد تعاظم نفوذ سليم الخوري السياسي والتجاري، حتى بدا في بعض الأحيان أقوى من حكومة الرئيس رياض الصلح نفسها، وكان كل يوم يكشف عن أدلة فساد مثيرة في المناصب العليا. فمدير عام وزارة الإقتصاد الوطني باسيل طراد، فوجئ عند تعيينه بوجود سبعين موظفاً على الأقل في وزارته دون عمل، ولا يأتون إلى الوزارة إلا لقبض رواتبهم، حيث لم يستطع طردهم، لأنهم يحتمون بحماية "السلطان سليم"، لذلك رفض الحضور إلى مكتبه، وقدم استقالته. وكذلك فعل مدير عام وزارة الزراعة محمد زوين للأسباب نفسها (سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الإستقلال العربي، ص 711–712). وأخذ الرئيس رياض الصلح يشن هجمات علنية على الرئيس بشارة الخوري في العديد من الصحف، ورفض تلبية دعوته لحضور مأدبة عيد الفطر السعيد التقليدية، وبعد ذلك بمثابة إعلان حرب. فأعلن الرئيس بشارة الخوري عن عزمه تعيين حسين العويني على رأس حكومة حيادية من ثلاثة وزراء لإجراء الانتخابات، ما دفع الرئيس رياض الصلح إلى تقديم استقالته في 13 شباط 1951 (سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الإستقلال العربي، ص 721–722).

ظن الرئيس بشارة الخوري أن إبعاد الرئيس رياض الصلح عن الحكم، يدعم مسيرة عهده الذي يعاني من الظروف المستجدة، منذ إعدام أنطون سعادة في 8 تموز 1949، ثم القطيعة الاقتصادية بين لبنان وسوريا في 14 آذار 1950. وقد وجد في إقصاء رياض الصلح عن الحكومة على أساس أنه مسؤول عما حدث كله، يبرئ ساحته هو وكأنه غير مسؤول. والحقيقة أن المسؤولية مشتركة تماماً بين الرئيسين اللذين يشكلان معاً الميثاق الوطني الذي قامت على أساس الجمهورية اللبنانية المستقلة في 22 تشرين الثاني 1943، هذا إن لم يكن رئيس الجمهورية هو المسؤول الأول والأخير، لأنه عملياً يتمتع بصلاحيات واسعة، رغم أن الدستور اللنباني لا يحمله المسؤولية التي تتحملها دائماً الحكومة. وفات بشارة الخوري، الدور الذي قامت به حكومة الرئيس رياض الصلح من أجل تجديد ولايته للمرة الثانية في 27 أيار 1948. لكن نزعة التفرد بالحكم، ودعمه شقيقه النائب سليم الخوري الذي شكل "عهد السلطان سليم" أي عهد الرشوة والفساد وحب جمع المال، جعلت بشارة الخوري ينجح في إقصاء رياض الصلح، وتكليف حسين العويني بتشكيل الحكومة في 14 شباط 1951 للإشراف على الإنتخابات، حيث أنه بحاجة إلى شخصية سنية ضعيفة يمكن السيطرة عليها، بعدما أدرك أن رياض الصلح أخذ يتصدى لمسيرة "السلطان سليم"، ثم كلف بعده الدكتور عبدالله اليافي في 7 حزيران 1951، وبعد شهر وتسعة أيام من

تشكيل هذه الحكومة، تم اغتيال رياض الصلح في الأردن في 16 تموز 1951، فخسر بشارة الخوري حليفاً كبيراً كان الداعم الأول لعهده.

7- دور الرئيس رياض الصلح في دعم عهد الرئيس بشارة الخوري

أدى الرئيس رياض الصلح دوراً رئيسياً في دعم عهد الرئيس بشارة الخوري سواء طوال رئاسته الأولى للجمهورية (1943-1948)، أو من خلال حكومته الرابعة (7 حزيران 1947 – 26 تموز 1948) التي أمنت له تجديد رئاسة الجمهورية للمرة الثانية في 27 أيار 1948، رغم أن النائب سليم الخوري شقيق الرئيس بشارة الخوري قد أدى الدور البارز في تزوير الإنتخابات النيابية التي جرت في 25 أيار 1947 والتي أمنت أكثرية سبعة وأربعين نائباً مؤيدة من أصل خمسة وخمسين نائباً، فتم التجديد للرئيس بشارة الخوري في 27 أيار 1948.

وكان الخطأ الكبير الذي ارتكبه الرئيس رياض الصلح في الوقوف إلى جانب عهد الرئيس بشارة الخوري في قضية رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي أنطون سعادة، علماً أن رياض الصلح لم يكن مؤيداً فكرة إعدام أنطون سعادة لكن الرئيس بشارة الخوري كان مصراً على توقيع مرسوم الإعدام بعد إقناع الرئيس رياض الصلح بالتوقيع إلى جانبه، فظهر وكأن رياض الصلح هو الذي يريد تنفيذ الإعدام. علماً أن حسني الزعيم حاكم سوريا هو الذي أراد التخلص من أنطون سعادة لأنه يخشى قيام الحزب السوري القومي بانتفاضة تهدد حكمه. وعرف الرئيس بشارة الخوري كيف يلصق أمر تنفيذ الإعدام برئيس الحكومة رياض الصلح الذي امتنع عن التوقيع أول الأمر، كما كان معارضاً لأسلوب المحاكمة. وهذا يعني أنه رغم دعم الرئيس رياض الصلح لعهد الرئيس بشارة الخوري، فإن هذا الأخير تخلى عنه، وما لبث أن أبعده عن الحكم (14 شباط – 16 تموز 1951)، رغم إنجازات حكومات رياض الصلح الذي دفع الثمن وحده باغتياله في الأردن في 16 تموز 1951، وكان الأحرى بالحزب السوري القومي أن يغتال رئيس الجمهورية بشارة الخوري الذي قامت المعارضة السياسية ضده بعد التجديد له لولاية ثانية، وكان على الرئيس رياض الصلح أن يتخلى عن دعم عهد الرئيس بشارة الخوري ويقف إلى جانب المعارضة السياسية.

8- إنجازات حكومات الرئيس رياض الصلح

تبقى أهم إنجازات حكومات الرئيس رياض الصلح الست، الإنجاز الكبير الأول لحكومة رياض الصلح الأولى، الذي تمثل بتعديل الدستور وإلغاء المواد المتعلقة بالانتداب الفرنسي. والإنجاز الكبير الثاني هو استقبال اللاجئين الفلسطينيين الذي

هجروا من أراضيهم مع إعلان دولة إسرائيل في 15 أيار 1948 وفشل الأنظمة العربية في الحرب العربية الإسرائيلية وضياع أكثر من ثلاثة أرباع الأراضي الفلسطينية، وذلك أثناء حكومة الرئيس رياض الصلح الأولى.

والإنجاز الكبير الثالث تحقق مع حكومة الرئيس رياض الصلح السادسة والأخيرة، وهو تأسيس الجامعة اللبنانية.

أ- تعديل الدستور اللبناني (8 تشرين الثاني 1943)

بعد إنجاز حكومة رياض الصلح الأولى، في تعديل الدستور اللبناني، في 8 تشرين الثاني 1943، أهم إنجاز عرفته حكوماته الخمس الأخرى. فيكفي هذا التعديل أنه ألغى المواد والفقرات المتعلقة بالإنتداب الفرنسي والدولة المنتدبة وعصبة الأمم. كما أصبحت اللغة العربية وحدها اللغة الرسمية في لبنان.

وهذا التعديل وافق عليه مجلس النواب اللبناني بإجماع ثمانية وأربعين نائباً، وامتناع نائبين فقط عن التصويت، وانسحاب إثنين قبل التصويت (حلاق، موسوعة العائلات البيروتية، المجلد الثالث، ص 296).

ب- استقبال اللاجئين الفلسطينيين

بعد إعلان نتائج إنتخابات 25 أيار 1947، شكل رياض الصلح أربع حكومات متتالية (7 حزيران 1947 – 14 شباط 1951).

وقد شكل حكومته الأولى (7 حزيران 1947–26 تموز 1948) (المرسومان رقم 9252 ورقم 9253، تاريخ 7 حزيران 1947). حيث تولى رئاسة مجلس الوزراء فقط، دون أي حقيبة وزارية، كما ضمت جبرائيل المر نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة، أحمد الحسيني وزيراً للعدلية، محمد العبود وزيراً للمالية، حميد فرنجية وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية، كميل شمعون وزيراً للداخلية والصحة والإسعاف العام، سليمان نوفل وزيراً للإقتصاد الوطني والزراعة، والأمير مجيد إرسلان وزيراً للدفاع الوطني والبرق والبريد.

إتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في 29 تشرين الثاني 1947، القرار رقم 181، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما عربية مساحتها 11.1 ألف كيلو متر مربع وعدد سكانها 758520 نسمة، والثانية يهودية مساحتها 14.1 ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها 1008800 نسمة. وقد صوّتت إلى جانب القرار ثلاث وثلاثون دولة وعارضته ثلاث عشرة دولة، وامتنعت عن التصويت عشر دول بينها بريطانيا.

وبعد مفاوضات طويلة، وقّع لبنان إتفاقية الهدنة مع إسرائيل في مركز الناقورة في 23 آذار 1949، وذلك بإشراف الجنرال ريدلي، قائد المراقبين الدوليين. وقد وقع الإتفاقية عن الجانب اللبناني المقدم توفيق سالم والرائد جوزف حرب، ومحمد علي

حمادة عن وزارة الخارجية، وتنص الإتفاقية على أن هذه الهدنة هي دائمة بهدف إعادة السلام إلى فلسطين، ولا يجوز تحقيق مكاسب عسكرية أو سياسية من جرائها، ويمنع تخطي الحدود الدولية، أو عبور المياه الإقليمية أو الأجواء. كما حددت إتفاقية الهدنة عدد أفراد القوة اللبنانية التي يحق لها بالتمركز على الحدود بين لبنان وإسرائيل، بألف وخمسمائة ضابط وجندي. كما تألفت لجنة مراقبة من خمسة أعضاء، يعين فيها كل طرف عضوان، ويكون رئيسها قائد المراقبين الدوليين أو ضابط كبير يعينه.

ولا عجب أخيراً، أن تسهم الجيوش العربية، رغم بطولة أفرادها واستشهادهم، ورغم بطولة جيش الإنقاذ ولجنة الطوارئ اللبنانية، في تكريس إعلان دولة إسرائيل داخل جزء واسع في فلسطين، وذلك بعد القبول باتفاقيات الهدنة سنة 1949، نتيجة للهيمنة البريطانية على هذه الجيوش. ورغم بطولة الجيشان اللبناني والسوري، فإن الوجود العسكري الفرنسي طيلة ثمانية وعشرين سنة (1918–1946)، إضافة إلى السياسة الدولية في المشرق العربي، لم يفسح المجال لهما ليتحولا إلى جيشين قادرين على مواجهة التحدي الكبير الذي تعرض له الوطن العربي. فلا غرو، أن توقع سوريا بدورها إتفاقية الهدنة في 20 تموز 1949، فكانت آخر الدول العربية الأربع التي وقعت.

ومع النكبة الفلسطينية سنة 1948، بدأت أكبر هجرة جماعية في القرن العشرين، عندما خرج 750 ألف فلسطيني من ديارهم أمام الإرهاب الصهيوني المدعوم بالآلة البريطانية، وتوزعوا بين الأردن وسوريا ولبنان. في حين لجأ القسم الآخر إلى الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين نجيا من الاحتلال الصهيوني. وقد دخل حوالي مئة ألف فلسطيني إلى لبنان، حسب تقرير لجنة المسح الاقتصادي للشرق الأوسط في الأمم المتحدة.

وبذلك تم توزيع اللاجئين الفلسطينيين على سبعة عشر مخيماً في بيروت والمدن الخمس الكبرى: طرابلس، صيدا، صور، بعلبك، والنبطية. وكانت حصة بيروت ثمانية مخيمات، أي حوالي النصف، هي صبرا وشاتيلا والداعوق ومار الياس في جنوب غرب المدينة، وبرج البراجنة في ضاحيتها الجنوبية على طول الطريق المؤدية إلى مطار بيروت الدولي، وتل الزعتر وجسر الباشا في جنوب شرق طريق بيروت – دمشق، وضبية في الضاحية الشمالية الشرقية ويطل على الطريق المؤدية إلى نهر الكلب. هذا فضلاً عن الفلسطينيين الذين سكنوا في مختلف أحياء بيروت والكرنتينا الواقعة على الشاطئ والنبعة في الضاحية الشمالية.

وتشكل مدينة صيدا مع ضواحيها، أهم تجمع للفلسطينيين خارج بيروت، حيث برز مخيما عين الحلوة والمية ومية في

جنوب شرق المدينة، عدا الفلسطينيين الذين سكنوا في أحياء المدينة.

وفي الضواحي الجنوبية لمدينة صور، أقيمت ثلاثة مخيمات هي: الرشيدية، وبرج الشمالي، وبرج البص. وهذا الأخير يمثل أغلبية فلسطينية مسيحية جاءت من حيفا وعكا، على غرار مخيم مار الياس في بيروت ومخيم ضبية في ضاحيتها الشمالية الشرقية.

هذا فضلاً عن مخيمين صغيرين، أحدهما في البقاع الشمالي بجوار بعلبك هو مخيم الجليل الذي كان يعرف بإسم ويفل، والثاني يحيط بمدينة النبطية.

أما اللاجئون الفلسطينيون الذين رفضت سوريا استقبالهم، فتجمعوا في مخيمين كبيرين شمال طرابلس، بالقرب من الطريق العام المؤدية إلى شمال سوريا هما مخيم نهر البارد ومخيم البداوي المجاور له.

ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين القاطنين خارج هذه المخيمات، أي في الأحياء السكنية اللبنانية، بحوالي 30% نصفهم في بيروت (محاضر مجلس النواب اللبناني: جلسة 12 أيار 1948، ص 816).

وتجاور اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات بيروت وضواحيها وسائر المناطق اللبنانية، وفق مراتب القرابة والانتماء البلدي والمناطقي، إذ يضم كل حي عائلات تنتمي إلى بلدة أو قرية فلسطينية معينة. لذلك حمل الفلسطينيون معهم إلى المخيمات ما عرفوه في فلسطين من تراتبية اجتماعية ومناطقية (الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، ص 13).

وكان معظم اللاجئين لمخيمات لبنان من أصول فلاحية تشكل الأرض الأساس المادي لحياتهم ومكانتهم الاجتماعية، لذلك كان فقدانها يعني انهيار عالمهم (جامعة الدول العربية: الفلسطينيون في الوطن العربي، ص 146).

ومن نتائج الهزيمة تعرض الدول العربية، التي شاركت في الحرب العربية – الإسرائيلية سنة 1948، إلى سلسلة من الإنقلابات العسكرية، كان أولها إنقلاب حسني الزعيم في سوريا في 30 آذار 1949، وفشل ثورة الحزب السوري القومي الاجتماعي برئاسة أنطون سعادة في لبنان (4 تموز 1949)، واغتيال ملك الأردن عبدالله بن الحسين داخل القدس في 21 تموز 1951، ونجاح ثورة 23 يوليو (تموز) 1952 في مصر ضد حكم الملك فاروق.

ج- *طرح خطة عقد صفقة شاملة مع بريطانيا*

طرح الرئيس رياض الصلح خطة تقضي بعقد صفقة شاملة مع بريطانيا، قوامها حماية الحقوق العربية في فلسطين، والإنسحاب من قناة السويس في مصر، ومحاربة الشيوعية.

لكن الرد البريطاني على هذه الخطة، جاء فاتراً، بسبب دعمها لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين حسب وعد بلفور سنة 1917. لذلك، عشية إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 أيار 1948، أخذ الرئيس رياض الصلح ينسق لجمع القيادات العربية بهدف التدخل العسكري في فلسطين، فاتصل بالرئيس اللبناني بشارة الخوري، والرئيس السوري شكري القوتلي، وملك مصر فاروق، وملك الأردن عبدالله بن الحسين.

د- *تأسيس الجامعة اللبنانية (5 شباط 1951)*

يعتبر تأسيس الجامعة اللبنانية، من أهم إنجازات عهد الرئيس رياض الصلح، عندما أصدرت حكومته قرار إنشائها، يوم الإثنين 5 شباط 1951، أي قبل تسعة أيام من إنتهاء مدة الحكومة، وقبل خمسة أشهر وأحد عشر يوماً من اغتياله في عمان. وبذلك لم يشاهد الرئيس رياض الصلح، الجامعة اللبنانية وهي تباشر عملها مع إنشاء دار المعلمين العليا بموجب المرسوم رقم 6267 تاريخ 20 تشرين الأول 1951. فكانت هذه الدار نواة الجامعة اللبنانية، التي كان عليها أن تنتظر ثماني سنوات أخرى، حتى يبدأ تنظيمها الفعلي سنة 1959، أي في عهد الرئيس اللواء فؤاد شهاب.

المبحث الثالث: اغتيال الرئيس رياض الصلح وتأثيره على حكم الرئيس بشارة الخوري:

9- اغتيال الرئيس رياض الصلح في العاصمة الأردنية عمان (الإثنين 16 تموز 1951)

تعرّض الرئيس رياض الصلح لمحاولة اغتيال في بيروت، في 9 آذار 1950، عندما خرج من سيارته في شارع فردان، بعد الظهر لحضور حفل استقبال أقامته عائلة غلاييني على شرفه، فأطلق توفيق حمدان، وهو درزي في الثالثة والعشرين وعضو في الحزب السوري القومي، ثلاث طلقات، أصابت إحداها كم سترة الرئيس الذي أبدى شجاعة وهو يتقدم نحو المهاجم يريد القبض عليه، فأطلق الحارس الشخصي عبد العزيز العرب النار على ساقي المعتدي وأوقعه أرضاً. وحضر الرئيس رياض الصلح الحفل، وحرص على العفو عن الرجل الذي حاول قتله (سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الإستقلال العربي، ص 699-700).

ومما يذكر أن إسرائيل خططت لاغتيال الرئيس رياض الصلح في شتاء 1949، أي قبل ثمانية عشر شهراً من اغتياله في

عمان. معتبرة إياه أكثر الزعماء العرب، تطرفاً وخطورة، لأنه يدافع عن القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وأدى دوراً بارزاً في دفع جامعة الدول العربية للتدخل في فلسطين. وأمرت العميل الإسرائيلي السري في بيروت "ياكوف كوهين" بتنفيذ عملية الاغتيال. وما لبثت إسرائيل أن ألغت العملية. ولعلها أدركت أن أعضاء الحزب السوري القومي بقيادة جورج عبد المسيح، جاهزين للقيام بالمهمة(سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الإستقلال العربي، ص 735–736).

كان الرئيس رياض الصلح يجلس في المقعد الخلفي للسيارة الأولى وإلى جانبه الدكتور نسيب البربير، وكان باقر بك الضابط المساعد من القصر الملكي يجلس على المقعد الأمامي بجانب السائق. وفي السيارة الثانية جلس عبد العزيز العرب ومعه الصحافيان محمد شقير وبشارة مارون. ولم يكن هناك مرافقة أخرى لحماية الرئيس رياض الصلح، ما سهل انطلاق سيارة هدسون بسرعة فائقة لتتجاوز السيارة الثانية وتقترب من السيارة الأولى، وينطلق منها ست رصاصات ثم تفر بسرعة، فأصيب الرئيس رياض الصلح في قلبه، وفارق الحياة وهو لا يتجاوز السابعة والخمسين. وتمكن مرافقة عبد العزيز العرب وباقر بك من اللحاق بسيارة الهدسون، وانضمت إليهما سيارة شرطة، ووقع تبادل لإطلاق النار مع المهاجمين الثلاثة فقتل ميشال غبريال الديك وهو مسيحي لبناني من طرابلس، وأصيب عبداللطيف الصلاحي، وهو مسلم من حيفا، وألقي القبض عليه ونقل إلى المستشفى حيث تم استجوابه قبل وفاته، علماً أنه عضو في الشرطة السرية الأردنية وفرّ الثالث سائق السيارة سبيرو وديع نقولا وهو مسيحي أزوني من أصل لبناني، والثلاثة أعضاء في الحزب السوري القومي (سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الإستقلال العربي، ص 725–726).

يختصر عنوان كتاب "رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي" الذي وضعه باتريك سيل، شخصية الرئيس رياض الصلح، والسبب الحقيقي لاغتياله في العاصمة الأردنية عمان في 16 تموز 1951.

إن الدور الوطني اللبناني للرئيس رياض الصلح، لم يمنعه من الاستمرار في دوره القومي العربي والسعي للوحدة العربية، وهو ما يتعارض تماماً مع مبادئ الحزب السوري القومي الذي أسسه أنطون سعادة منادياً بالوحدة السورية التي تشمل سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن قبل أن يضم إليها العراق تحت شعار الهلال الخصيب ونجمته قبرص. كما تتعارض الوحدة العربية مع السياسة البريطانية التي تسيطر على مصر والعراق وشرق الأردن وجنوب اليمن. وتتعارض أيضاً مع إسرائيل الدولة المغتصبة لمعظم أراضي فلسطين العربية بما فيها القدس الغربية. لذلك يخطئ من يظن أن جريمة اغتيال الرئيس رياض الصلح في عمان هي من تخطيط وتنفيذ الحزب السوري القومي وحده انتقاماً لتوقيع الرئيس رياض الصلح مرسوم

إعدام أنطون سعادة. ألا يدرك هذا الحزب أن المسؤول الأول والأخير عن توقيع المرسوم هو رئيس الجمهورية بشارة الخوري الذي لم ينتقم منه الحزب.

كما يعتقد رياض الأسعد، وهو أحد أحفاد رياض الصلح، أن الحزب السوري القومي هو الأداة التي اغتالت رياض الصلح، لكن للجريمة بعداً يتجاوز لبنان وقال صراحة: "إنني أعتقد أن الدوائر المخابراتية البريطانية أسهمت في عملية الإغتيال" (سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، ص 730).

بثت إذاعة بيروت خبر اغتيال الرئيس رياض الصلح، قبيل الساعة الثامنة مساء 16 تموز 1951، فخرجت الحشود في رأس النبع الذي يقيم فيه، وجابت مجموعات من المتظاهرين الشوارع. وفي اليوم التالي 17 تموز 1951. اصطفت حشود هائلة من نصف مليون نسمة والجنازة تشق طريقها نحو ضريحة في مقبرة الأوزاعي عند مدخل بيروت الجنوبي.

10- تقييم العلاقة بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح خلال هذه الفترة

تدهورت العلاقة بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح في الفترة (1948–1951) بسبب تنامي نفوذ النائب سليم الخوري شقيق الرئيس بشارة الخوري، منذ التجديد لهذا الأخير في 27 أيار 1948. فعلى الرغم من تشكيل الرئيس رياض الصلح حكومته الخامسة ثم حكومته السادسة بعد هذا التاريخ (26 تموز 1948 – 14 شباط 1951) إلا أنه خاض صراعاً مع النائب سليم الخوري الذي وصف نفوذه في تلك الفترة بعهد "السلطان سليم". ومع ذلك لم يقف الرئيس رياض الصلح إلى جانب المعارضة السياسية لعهد الرئيس بشارة الخوري، بل استمر في دعم هذا العهد، معترفاً بأنه أخطأ في دعمه بالنسبة لقضية رئيس الحزب السوري القومي أنطون سعادة وإعدامه في 8 تموز 1949، وفي الوقوف إلى جانب عهد الرئيس بشارة الخوري في الإتفاق اللبناني – الفرنسي في 6 شباط 1948، حول السياسة النقدية مع سوريا ولبنان، فقد أصرت الحكومة السورية على فصل نقدها عن الفرنك الفرنسي، تحقيقاً للاستقلال الاقتصادي، في حين تمسكت الحكومة اللبنانية بالاتفاق النقدي مع فرنسا، وكان يتوجب على رئيس الحكومة رياض الصلح أن يقيم وحدة اقتصادية تامة مع سوريا، وتوحيد النظام الجمركي والنقدي، فإذا بسوريا تعلن القطيعة الإقتصادية مع لبنان في 14 آذار 1950.

إن محاولة الرئيس بشارة الخوري التفرد بالحكم، في هذه الفترة (1948–1951) والاكتفاء بدعم شقيقه النائب سليم الخوري، أدت إلى تدهور العلاقة نهائياً بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، وإبعاد هذا الأخير عن الحكم في الفترة التي سبقت اغتياله (14 شباط – 16 تموز 1951).

بإبعاد الرئيس بشارة الخوري حليفه القوى الرئيس رياض الصلح عن الحكم في 14 شباط 1951، ثمّ اغتياله في عمان 16 تموز 1951، خسر الرئيس بشارة الخوري مدماكاً قوياً للاستقلال اللبناني والعربي، وكان ذلك مقدمة لقيام الثورة البيضاء واستقالة بشارة الخوري في 18 أيلول 1952.

11- الثورة البيضاء وإجبار الرئيس بشارة الخوري على التنحي عن الحكم (9-18 أيلول 1952)

بدأ عهد الرئيس بشارة الخوري في مطلع ولايته الثانية، يعاني من الظروف المستجدة، منذ إعدام الزعيم أنطون سعادة في 8 تموز 1949، ثم القطعية الإقتصادية بين لبنان وسوريا في 14 آذار 1950، ومجلس النواب السادس أوشكت مدته على الإنتهاء. لذلك وجد الرئيس بشارة الخوري، أن إقصاء الرئيس رياض الصلح عن الحكومة على أساس أنه مسؤول عما حدث، يدعم مسيرة العهد، وفات الرئيس بشارة الخوري، الدور الذي لعبته الحكومة الإستقلالية السابعة برئاسة رياض الصلح من أجل تجديد ولايته للمرة الثانية في 27 أيار 1948. لكن نزعة التفرد بالحكم، جعلته ينجح في إقصاء رياض الصلح، وتكليف حسين العويني بتشكيل الحكومة (14 شباط – 7 حزيران 1951). وكان دور هذه الحكومة الثلاثية التي ضمت حسين العويني وبولس فياض وإدوار نون، محصوراً في إجراء الانتخابات في 5 حزيران 1951.

وكان الرئيس رياض الصلح رغم فوزه عن المقعد السني في صيدا وفوز اللائحة الإستقلالية في الجنوب بأعضائها الأربعة عشر، والتي ضمته مع أحمد الأسعد، إلا إنه كان الخاسر الأكبر في بيروت حينما خسرت اللائحة الشعبية التي دعمها بقوة، فلم يستطع تكريس زعامته في بيروت في وجه الرؤساء الثلاثة سامي الصلح وعبدالله اليافي وصائب سلام (النداء: العدد 405، تاريخ 18 آذار 1951). في حين حقق أحمد الأسعد حليف رياض الصلح، نصراً بانتخابه رئيساً لمجلس النواب، وذلك قبل شهر وأحد عشر يوماً من اغتيال رياض الصلح في عمان، في 16 تموز 1951.

لم تستمر حكومة حسين العويني أكثر من ثلاثة أشهر وواحد وعشرين يوماً فتشكلت حكومة جديدة برئاسة الدكتور عبدالله اليافي في 7 حزيران 1951 (المرسومان رقم 5360 ورقم 5361 تاريخ 7 حزيران 1951).

وبعد شهر وتسعة أيام من تشكيل هذه الحكومة جرى اغتيال الرئيس رياض الصلح في عمان في 16 تموز 1951.

كان النائب سليم الخوري، الملقب بالسلطان سليم، وهو شقيق رئيس الجمهورية بشارة الخوري، يهيمن على سياسة الدولة منذ التجديد لشقيقه في 27 أيار 1948. وكان ناقماً على حكومة الدكتور عبدالله اليافي، فتمكن من إقناع سامي الصلح بتشكيل الحكومة في 11 شباط 1952 (المرسومان رقم 7599 ورقم 7600، تاريخ 11 شباط 1952).

بدأت حكومة الرئيس سامي الصلح عملها في 12 شباط 1952، وكانت البلاد تواجه أزمات عديدة معقدة، مع إضراب

المحامين الذي استمر ثلاثة أشهر، وإضراب الأهالي ضد شركة الكهرباء، وإضراب موظفي سكة الحديد، وإضراب الطلاب، وإضراب المعلمين، وإضراب موظفي التلفون، وإضراب موظفي البنوك، وأخيراً إضراب الصحافة. إضافة إلى المعارضة المتزايدة داخل مجلس النواب، ويتزعمها كمال جنبلاط وكميل شمعون وريمون إده، وإن كان مجموعها لا يزيد عن إثنين وعشرين نائباً، بينما بلغ عدد الموالين للحكم خمسة وخمسين نائباً بزعامة أحمد الأسعد وصبري حمادة والأمير مجيد إرسلان (مذكرات سامي الصلح، ص 244، 245).

وتمكنت حكومة سامي الصلح من أن تفك الإضرابات، لا بالقوة، ولكن بالإقناع.

كان كرسي رئاسة الجمهورية يغري كل ماروني يتولاه بالتفكير جدياً بالتجديد لولاية ثانية، لما يشعر به من نفوذ وسلطة تصل أحياناً إلى حد الدكتاتورية في إدارة البلاد. وكان الرئيس بشارة الخوري أول جميع رؤساء الجمهورية منذ الاستقلال في 22 تشرين الثاني 1943، يفوز بالتجديد له في 27 أيار 1948. ما شكّل معارضة سياسية قوية.

ولم تنطل سياسة الشيخ بشارة الخوري، على المعارضة السياسية التي تكتلت داخل مجلس النواب لتحمل إسم "الجبهة الإشتراكية الوطنية" وهي جبهة برلمانية، تضم الحزب التقدمي الإشتراكي ويمثله النائبان كمال جنبلاط وأنور الخطيب، وحزب الكتلة الوطنية الذي يمثله النائبان بيار إده وعبدالله الحاج. إضافة إلى النواب المستقلين: إميل البستاني، ديكران توسباط، غسان تويني، وكميل شمعون (نقولا ناصيف: كميل شمعون آخر العمالقة، ص 41). وقد عرض كمال جنبلاط أهداف الجبهة، في الاجتماع الذي عقد في أوتيل النورماندي في 21 أيار 1951، وذلك على أساس تطهير الدولة من الفساد، وتجهيزها بالقوانين والأنظمة المتطورة، لنشر العدالة والمساواة (الحياة: العدد 1546، تاريخ 22 أيار 1951، ص 2).

وأخذت هذه الجبهة الجديدة، تعمل على الإطاحة بالرئيس بشارة الخوري في ثورة بيضاء دون إراقة الدماء، لينضم إليها: عادل عسيران وريمون إده وحميد فرنجية، وبعض ممثلي حزب الشعب، خليل أبو جودة، جورج هراوي، الدكتور مصطفى رفاعي، ومحمد ياغي (جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص 165-174). كما قام رؤساء الحكومات السابقين: الدكتور عبدالله اليافي وحسين العويني وصائب سلام، وغيرهم من ممثلي المسلمين، بتقديم عريضة يرفضون فيها قبول أي مركز مسؤول في العهد القائم.

أدرك رئيس الحكومة سامي الصلح، مدى القوة التي تتمتع بها المعارضة، فأخذ يتقرب منها، مما أسهم في قيام الخلاف بينه وبين رئيس الجمهورية. فقد تحدى سامي الصلح الرئاسة الأولى عندما سمح، بوصفه وزير الداخلية، للجبهة الاشتراكية

الوطنية، بإقامة مهرجان شعبي في دير القمر في 17 آب 1952، رغم أنه اشترط على أركان المعارضة عدم التعرض لشخص رئيس الجمهورية (الصلح س.، أحتكم إلى التاريخ، ص 98، 99). وخطب في المهرجان: كميل شمعون، حميد فرنجية، عادل عسيران، أنور الخطيب، فضل الله تلحوق، جورج عقل، كمال جنبلاط، وعبدالله الحاج، وأشار هؤلاء إلى مسؤولية رئيس الجمهورية، ودعوه إلى تحقيق الإرادة الشعبية أو الاستقالة من الحكم (الخوري ب.، حقائق لبنانية، ج3، ص 465).

لذلك قرر الشيخ بشارة الخوري التخلص من حكومة سامي الصلح، فعمد إلى الحيلة، بأن تواجه الحكومة مجلس النواب لتطرح الثقة على أساس بيان وزاري يعدد إنجازاتها ويطالب بصلاحيات لتنفيذ برنامجها. ثم أوعز إلى بعض أنصاره من الوزراء داخل الحكومة بتقديم الاستقالة. وكان أول من استقال أحمد الحسيني وزير الأشغال العامة، فعيّن رئيس الحكومة النائب عبدالله الحاج مكانه. وفي اليوم التالي استقال حسين العبدالله وزير البرق والبريد، فعين مكانه علي بزي. وفي اليوم الثالث استقال الأمير مجيد إرسلان، فعين مكانه فضل الله تلحوق. وكان رئيس الجمهورية يطوي مراسيم التعيين فلا يوقعها، وإنما يخفيها في أدراج مكتبه. وقبل عقد جلسة طرح الثقة، أوعز إلى النواب بعدم الموافقة على منح حكومة سامي الصلح، أي صلاحيات لتنفيذ البرنامج الوزاري الذي أعلنته (مذكرات سامي الصلح: ج2، ص 222).

ويبدو أن الرئيس سامي الصلح كان على علم بما يدور، ففي جلسة مجلس النواب في 9 أيلول 1952، وقبل أن يبدأ النواب بمناقشة البيان الوزاري، أخرج من جيبه بياناً خطياً، اعتبره الشيخ بشارة الخوري من إعداد المعارضة (ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، ص 45). وقرأه أمام المجلس، ليحمل أعنف هجوم يصدر عن رئيس حكومة ضد رئيس جمهورية في تاريخ الجمهورية اللبنانية. فقد اتهم البيان (نص البيان: مذكرات سامي الصلح، ج2، ص 224–227) بشارة الخوري وإبنه خليل والنائب هنري فرعون، بالمسؤولية عن أعمال الفساد وعرقلة الإصلاح، وحض على إسقاط رئيس الجمهورية، وأعلن عن عزمه على تقديم استقالة الحكومة لأنه لا يريد استجداء ثقة النواب.

وبعد انتهائه من إلقاء البيان، توجه سامي الصلح إلى منزله في برج أبي حيدر، حيث كان يغص بالجماهير التي جاءت معبرة عن تأييدها. كما جاء ناظم عكاري، مدير غرفة رئاسة الوزراء، موفداً من قبل رئيس الجمهورية الذي كان ينتظر حضور سامي الصلح إلى القصر الجمهوري. وأثناء مجيئه، أذيع من جهاز الراديو، نبأ تعيين ناظم عكاري رئيساً للحكومة (مذكرات سامي الصلح، ج2، ص 227).

وعلى هذا الأساس، اعتبر رئيس الجمهورية أن الحكومة مستقيلة، لكنه فشل في تشكيل حكومة جديدة، خلال العشرة أيام

الأخيرة التي سبقت استقالته هو من الحكم. ففي هذه الفترة القصيرة جداً، حاول ناظم عكاري ثم صائب سلام تشكيل حكومة ثلاثية دون جدوى. فقد كانت الحكومة الأولى (9–14 أيلول 1952) (المرسومان رقم 9415 ورقم 9416 تاريخ 9 أيلول 1952) برئاسة ناظم عكاري الذي أسند إليه وزارات الداخلية والخارجية والأنباء والزراعة والدفاع الوطني، ومعه باسيل طراد نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للإقتصاد الوطني والأشغال العامة والتربية الوطنية والصحة والإسعاف العام، وموسى مبارك وزيراً للعدلية والمالية والبريد والبرق والشؤون الاجتماعية. ولم تستمر هذه الحكومة أكثر من خمسة أيام.

وكانت الحكومة الثانية (14–18 أيلول 1952) (المرسومان رقم 9425 ورقم 9426، تاريخ 14 أيلول 1952)، برئاسة صائب سلام، مع بقاء توزيع الوزارات كما هو عليه بالنسبة لرئيس الوزراء والوزيرين باسيل طراد وموسى مبارك. وكذلك لم تستمر هذه الحكومة أكثر من خمسة أيام.

لكن الوضع لم يتغير، فقد بادرت بيروت وسائر المناطق اللبنانية، إلى إعلان الإضراب العام في يومي 15 و16 أيلول 1952. وقد أدّت الصحافة البيروتية دوراً رئيسياً، في مساندة المعارضة، مما أدى إلى تعرضها للملاحقة، وبخاصة: النهار، الشرق، الأوريان، الأنباء، البيرق، كل شيء، صدى لبنان، لوسوار، والصياد.

وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح 17 أيلول 1952، قدّم نائبا طرابلس رشيد كرامي وسعدى المنلا، طلباً رسمياً إلى أحمد الأسعد، بوصفه رئيساً للمجلس النيابي، يقضي بضرورة استقالة رئيس الجمهورية. وفي الساعة الواحدة والنصف ظهراً، قدم نواب الجبهة الاشتراكية الوطوية مع نواب معارضين، طلباً مماثلاً وقعه ثلاثة عشر، هم: أنور الخطيب، بيار إده، حميد فرنجية، ديكران توسباط، سامي الصلح، عادل عسيران، عبدالله الحاج، عبدالله اليافي، علي بزي، غسان تويني، قبولي الذوق، كمال جنبلاط، وكميل شمعون.

ثم تشكّل وفد يضم كمال جنبلاط وكميل شمعون وحميد فرنجية وبيار إده وأنور الخطيب وعبدالله اليافي، وقاموا بزيارة قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب، لإبلاغه قرار الجبهة وحلفائها القاضي بمواصلة الإضراب السلمي الشامل إلى أن يذعن رئيس الجمهورية لحكم الشعب ويعلن استقالته، واعتبار كل من يتعاون مع رئيس الجمهورية خارجاً على إرادة الشعب ومتآمراً عليه (ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، ص 50).

وجرت محاولة مضادة لتحرك المعارضة، حيث أطلقت إشاعة مفادها أن هذه المعارضة حركة إسلامية للنيل من الرئيس الماروني. فاستدركت المعارضة هذه الحملة، وأعلنت الجبهة الإشتراكية الوطنية وحلفاؤها أنها لم تفكر قط بانتخاب غير ماروني لرئاسة الجمهورية. وقد وقع هذا الإعلان: كمال جنبلاط وأنور الخطيب عن الحزب التقدمي الإشتراكي، ريمون إده

وعبدالله الحاج وبيار إده وألبير مخيبر عن الكتلة الوطنية، قبولي الذوق وعلي بزي وتقي الدين الصلح عن حزب النداء القومي، غبريال المر وخليل أبو جودة وبهيج مزهر عن حزب الشعب، وحميد فرنجية وديكران توسباط وكميل شمعون وغسان تويني وعادل عسيران عن المستقلين. ولتأكيد مصداقية هذا الموقف، اجتمع النواب السنّة: سعدي المنلا وعبدالله اليافي وصائب سلام وسامي الصلح ورشيد كرامي، وهم الزعماء السنة الذين يحق لكل منهم تولى منصب رئاسة الحكومة، وأصدروا البيان الآتي: "إننا كنواب مستقلين لم نفكر قط بإسناد رئاسة الجمهورية إلى غير ماروني". وكان كمال جنبلاط حاضراً هذا الاجتماع، فاقترح إضافة فقرة إلى البيان تنص على "إن منصب رئاسة الجمهورية في لبنان هو للموارنة لهذه المرة"، ولكن أحداً لم يؤيد اقتراحه وحذفت "لهذه المرة" من البيان.

وبعد أن قدم الرئيس صائب سلام استقالة الحكومة في 17 أيلول 1952، لم يجرؤ أحد على القبول بتشكيل حكومة جديدة، فأدرك الرئيس بشارة الخوري مدى المأزق السياسي الذي وقع فيه، ولم يجد بدا" من الاستقالة في فجر 18 أيلول 1952 (مذكرات سامي الصلح، ج2، ص 228)، بعد أن سلم رئاستي الجمهورية والحكومة بصورة مؤقتة، لقائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب (المرسومان رقم 9443 ورقم 9444، تاريخ 18 أيلول 1952).

فكانت أول سابقة في تاريخ الجمهورية اللبنانية، يتولى فيها ماروني رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء معاً. وتشكلت الحكومة الثلاثية (18–30 أيلول 1952) برئاسة اللواء فؤاد شهاب الذي تولى وزارتي الداخلية والدفاع الوطني، ومعه ناظم عكاري نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والأشغال العامة والتربية الوطنية والبريد والبرق والأنباء والصحة والزراعة، وباسيل طراد وزيراً للاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والعدلية والمالية.

وهكذا استقال الرئيس بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية، رغم تمكنه من الحصول على تأييد إثنين وخمسين نائباً، من أصل سبعة وسبعين نائباً يمثلون مجلس النواب، وقعوا على عريضة تعلن ثقتهم التامة به، وذلك قبيل ساعات من استقالته. وهذا الأمر يشير إلى مدى أهمية التوافق في الحكم اللبناني، ومراعاة الزعامات الطائفية، وأصول اللعبة السياسية التي تميز لبنان عن سائر الأقطار العربية، رغم أن تجديد ولاية الشيخ بشارة الخوري في 27 أيار 1948، تم بإجماع نيابي وبموافقة البطريرك الماروني أنطون عريضة والقيادات السياسية اللبنانية.

وهنا تتجلى السياسة البريطانية، إذا ما فضح أحد عملائها، لذلك أخذت تشجع معارضي الرئيس بشارة الخوري في لبنان على إقامة المهرجانات وتسيير التظاهرات وتنظيم الإضرابات. وقد رفض قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب إقحام الجيش اللبناني في الخلافات السياسية (Freiha, L'Armée et l'Etat au Liban 1945–1960). فوقع الشيخ بشارة الخوري

كتاب الاستقالة في 18 أيلول 1952، في الوقت الذي أعلنت فيه بيروت وطرابلس وصيدا إضراباً مفتوحاً، وأركان المعارضة يعقدون اجتماعاً في مكتب عميد الكتلة الوطنية ريمون إده في شارع المصارف (الحاج، من مخزون الذاكرة، ملحق النهار، عدد السبت 11 تموز 1992).

لذلك فإن الرئيس بشارة الخوري، اتهم السفارتين الأميركية والبريطانية بالتعاون مع المعارضة (الخوري ب.، حقائق لبنانية، ج3، ص 457، 458).

والحقيقة أنه بالغ في الإنفتاح على السياسة الأميركية التي تريد الحلول مكان السياستين البريطانية والفرنسية في المشرق العربي، وهذا ما أثار حفيظة السياسة البريطانية التي استغلت الظروف الداخلية في لبنان، لتأتي برئيس جمهورية جديد ينفذ أهدافها ومخططاتها. وهذا الأمر لا ينقص شيئاً من أهمية المعارضة الوطنية التي تحركت فعلاً للقضاء على الرشوة والفساد، مطالبة بإصلاح الدولة. وبذلك اختير كميل شمعون رئيساً للجمهورية اللبنانية في 23 أيلول 1952.

12- استنتاج

إن دراسة العلاقة بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح خلال الفترة (1948–1951) تكشف بوضوح أن هذه العلاقة لم تكن مجرد إطار للتعاون بين شخصيتين سياسيتين بارزتين، بل كانت تمثل أحد الأعمدة الأساسية التي قام عليها الميثاق الوطني اللبناني، وأحد أهم مرتكزات النظام السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد ساهم التحالف الأولي بينهما في إرساء دعائم الدولة الحديثة، من خلال إنجازات سياسية وتشريعية وإدارية تركت أثراً عميقاً على مسار الجمهورية اللبنانية الناشئة.

غير أن التحالف، الذي ولد من رحم معركة الاستقلال، بدأ بالتآكل مع تعاظم النزعة الفردية في الحكم لدى الرئيس بشارة الخوري، وتمدد نفوذ شقيقه النائب سليم الخوري، الذي شكّل ما عرف بـ"عهد السلطان سليم" القائم على التدخل في التعيينات، والتأثير في القرارات الحكومية، واستغلال الموارد العامة. هذا الواقع أوجد بيئة سياسية متوترة، قلّصت من قدرة رئيس الحكومة رياض الصلح على ممارسة دوره التنفيذي الكامل، ووضعت العلاقة بين الرئاستين في مسار تصادمي.

لقد أثبتت أحداث تلك الفترة صحة الفرضيات التي انطلق منها البحث، إذ أظهر التحليل أن اختلال التوازن بين مقام رئاسة الجمهورية ومقام رئاسة الحكومة، وعدم احترام الحدود الدستورية والميثاقية بين السلطتين، كان عاملاً حاسماً في تدهور العلاقة بين الرئيسين. وقد برز ذلك جلياً في ثلاث محطات مفصلية:

1. التجديد الرئاسي عام 1948 عبر انتخابات 1947 التي شابتها اتهامات التزوير، ما أفقد العملية السياسية جزءاً كبيراً من مشروعيتها، وأضعف الثقة المتبادلة.

2. قضية إعدام أنطون سعادة عام 1949، التي مثلت نقطة انكسار في صورة رياض الصلح أمام الرأي العام، رغم أن القرار جاء تحت ضغط رئيس الجمهورية واعتبارات إقليمية ودولية.

3. القطيعة الاقتصادية مع سوريا عام 1950، التي كشفت عمق الخلاف في التوجهات الاقتصادية والسياسية بين الطرفين، وفشل القيادة في إدارة ملف العلاقات اللبنانية–السورية على نحو يحقق المصلحة الوطنية المشتركة.

كما بين البحث أن إقصاء رياض الصلح عن رئاسة الحكومة في شباط 1951 لم يكن مجرد تغيير حكومي عادي، بل كان انعكاساً لسياسة إبعاد الشركاء السياسيين المؤثرين، واستبدالهم بشخصيات أقل وزناً لضمان السيطرة الكاملة على القرار السياسي. وقد جاءت عملية الاغتيال التي تعرض لها الصلح في تموز 1951 لتشكل ضربة مزدوجة: فقد خسر لبنان أحد أبرز رجالاته، وخسر عهد بشارة الخوري السند السياسي الذي كان يضفي عليه شرعية وطنية وعربية.

وتؤكد نتائج البحث أن هذه التطورات كانت مقدمة مباشرة لاندلاع الثورة البيضاء في أيلول 1952، التي أنهت ولاية بشارة الخوري قبل أوانها، في مشهد يعكس أن تغييب التوازنات الميثاقية، وتهميش الشراكات السياسية الكبرى، يقود في النهاية إلى اهتزاز النظام السياسي وانهيار التحالفات التي تشكل دعائمه.

إن القراءة النقدية لمسار العلاقة بين الرئيسين تبرز حقيقة ثابتة في التاريخ السياسي اللبناني: أن استقرار الحكم في لبنان لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إدارة متوازنة للعلاقة بين الرئاسات، قائمة على الاحترام المتبادل للصلاحيات الدستورية، والتقيد بروح الميثاق الوطني، وتحييد المؤسسات عن النفوذ العائلي أو الشخصي. كما توضح أن إخلال أي طرف بهذه المعادلة يؤدي إلى أزمات سياسية قد تتطور إلى أزمات نظام، وهو ما حدث بالفعل في التجربة المدروسة.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن العلاقة بين بشارة الخوري ورياض الصلح تمثل نموذجاً تاريخياً معبّراً عن ديناميات السلطة في لبنان، حيث تتشابك التحالفات السياسية مع الولاءات الشخصية، وتتداخل الاعتبارات الداخلية مع الضغوط الخارجية، ما يجعل إدارة الحكم مهمة شديدة التعقيد، تتطلب قدراً عالياً من الحكمة السياسية والقدرة على الموازنة بين الشراكة والتنافس.

أولاً : المصادر والمراجع باللغة العربية

- أديب قدورة، (1989)، حقائق ومواقف، دار مؤسسة فكر، بيروت.
- البرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة 1798–1939.
- إلياس فخر الدين، لبنان والدولة الرئيسية 1943–1970، دار النهضة العربية.
- انطوان بطرس 2002، قصة محاكمة انطون سعادة واعدامه 8 تموز، طباعة المؤلف، بيروت.
- أنطوان عريضة(البطريرك) 1945، هم وطن قومي للنصارى في الشرق الأوسط، كراس بالعربية.
- أنطون سعادة، (1956)، المحاضرات العشر الآثار الكاملة، بيروت، طبعة ثانية.
- انطون سعادة ( ) نشوء الأمم.

- أنطون سعادة (1958) الشروع في العقيدة، بيروت.
- باسم الجسر (1978) الميثاق 1948، لماذا كان؟ وهل سقط؟ بيروت.
- بشارة خليل الخوري (1983): حقائق لبنانية 3 مجلدات، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت.
- بيار زيادة، (1969)، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، بيروت.
- ثيودور هانسن ( ): لبنان تعايش في زمن الحرب.
- جان معلوف وجوزيف أبو فرحات، (دت) الموسوعة الانتخابية المصورة في لبنان (1861-1972)، دار الطباعة اللبنانية، بيروت.
- جبران جريج ، مع أنطون سعادة، ج
- جمال واكيم (2019)، المشرق سياسياً 1918-2018، مركز المشرق للأبحاث والدراسات.
- جورج عبدالمسيح( )، يوميات، ج2.
- جورج حنا 1946، من الاحتلال إلى الاستقلال، دار الفنون، بيروت.
- جوزف مغيزل، (1959)، لبنان والقضية العربية، بيروت.
- حسان حلاق: (2018) التيارات السياسية والطائفية في لبنان 1913-1943، دار النهضة العربية، بيروت، طبعة رابعة.
- حسان حلاق تاريخ لبنان المعاصر.
- حسان حلاق (2014) موسوعة العائلات البيروتية دار النهضة العربية، المجلد، الثاني، بيروت 2012، والمجلد الثالث بيروت.
- حسن حمود: سلطة الرئيس في نظام الحكم اللبناني – دار النهضة العربية.
- حكمت ابو زيد: رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم.
- خالد الفطم مذكرات خالد الفطم، ج2.
- حليم أبو عز الدين: (1982) تلك الأيام مذكرات وذكريات دارالآفاق الجديدة بيروت.
- خليل خوري "الأسقف" مؤامرة على الدين والوطن، الحزب السوري القومي.
- زاهية قدورة (1978) تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت.
- سامي الصلح (1960) مذكرات سامي الصلح (1980- 1960) مكتبة الفكر العربي، بيروت.
- سامي الصلح (1960) احتكم إلى التاريخ، دار النهار، بيروت.
- سامي الصلح، (2000) لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار، بيروت 2000.
- سليمان تقي الدين (1977) : التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية 1920- 1970، دار ابن خلدون – بيروت.

– شارل الحلو، (1995) حياة في ذكريات دار النهار، بيروت.

– شفيق يموت "الشيخ" (1997) محطات في حياته، اللواء عدد الأربعاء 8 تشرين الأول 1997.

– صائب سلام، (دت) وكلمات ومواقف مركز الأبحاث والتوثيق بيروت.

– صائب سلام، (2022): أحداث وذكريات – الجزء الأول – دار نوفل – بيروت.

– صائب سلام، محاضرة وهل فشل الاستقلال؟ مجلة المقاصد العدد الأول (كانون الثاني 1981)

--- انطون سعادة (1992) : أريد أن استعيد أبي ملحق النهار عدد 4 تموز 1992.

– عادل عسيران (1991): حديث عن ذكرياته – مجلة الجيش عدد 80 تاريخ كانون الأول 1997.

– عاصم الموصلي، الحزب السوري حرب على العروبة ومؤامرة على سوريا.

– عباس أبو صالح (2013): التاريخ المعاصر للموحدين الدروز – أصالة وانفتاح وذاكرة المستقبل الدار العربية للعلوم – بيروت.

– عبدالله أنيس الطباع (1979): لبنان نحو السلطة المباشرة للشعب، دار العلم، بيروت.

– عبد الرحمن زكي (1958) المسلمون في العالم اليوم ج3، مكتبة نهضة مصر.

– عبد المنعم الشاط (1976) الاستمرارية واحتمالاتها في المصلحة اللبنانية – مجلة السياسة الدولية، العدد 43 القاهرة.

– عصام شبارو (2018) المطول في تاريخ بيروت (2000ق.م–2005م) عشرة مجلدات وسبعة آلاف صفحة، دار النهضة العربية ودار مصباح الفكر، بيروت.

– عدنان طرابلسي (1994)، بيروت وموقعها في الحياة النيابية – الحياة النيابية لبنان م13 تاريخ كانون الأول 1994.

– عزيز الأحدب جيش لبنان ومناقبيته العسكرية.

– عماد الرحمن سلامة، العملية السياسية في لبنان، 1943–1975، دار المدى.

– عمر فروخ (1977) دفاعاً عن العلم، دفاعاً عن الوطن، جامعة بيروت العربية، بيروت.

– غسان تويني (1949): سعادة المجرم الشهيد، النهار عدد 9 تموز 1949.

– فادي توفيق (2004): رؤساء لبنان وغواية التجديد، النهار عدد 29 نيسان 2004.

– فاروق ابو ديب: (1985): الصحافة العربية المهاجرة دار مدبولي – القاهرة.

– فهد حجازي (2013) : لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف – رهانات فوق جغرافيا ملعونة دار الفارابي، بيروت.

– فؤاد خوري (1980): النيابة في لبنان.

– فاطمة قدورة الشامي (2016): الدكتورعبد الله اليافي: انسان، قانوني ورجل دولة (1901–1986) دار النهضة العربية – بيروت.

- فواز طرابلسي (2018) تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف، دار رياض الريس طبعة 5 بيروت.
- الكتائب اللبنانية، (1979) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، الجزء الأول، بيروت.
- كلير شكر (2009): جنون التدخل في الانتخابات فنون – السفير عدد 5 حزيران 2009.
- كمال جنبلاط (د.ت)، في مجرى السياسة اللبنانية بيروت.
- كمال جنبلاط (1987)، ربع قرن من النضال، الدار التقدمية، المختارة، طبعة ثانية، آذار.
- كمال الحاج، (1961)، الطائفية البناءة او فلسفة الميثاق الوطني، بيروت.
- كمال ديب (2023): عهود رئاسية – أزمات وحقائق من شارل دباس إلى ميشال عون – دار النهار.
- كمال سلهب، الحركة الوطنية في لبنان 1943–1958، دار الطليعة.
- كمال الصليبي ( ) : تاريخ لبنان الحديث.
- كميل داغر (1978) : رؤية ثانية للمشكلة الطائفية مجلة دراسات عربية، العدد 11، دار الطليعة – بيروت.
- كميل شمعون (1949) مراحل الاستقلال: لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية مكتب صادر، بيروت.
- لبيب عبد الساتر ( ): التاريخ الحديث.
- لبيب الحاج (1992) من مخزون الذاكرة، ملحق النهار، عدد السبت 4 تموز 1992.
- ماجد ماجد، (1993)، الانتخابات النيابية (1861–1992) بيروت.
- ماجد ماجد التوزيع المهني للنواب المنتجين في المجالس النيابية 1922–1992.
- ماجد ماجد، (1997) تاريخ الحكومات اللبنانية (1926–1996) التأليف–الثقة– الاستقالة، مؤسسة كلمات، بيروت.
- ماجد ماجد، ( ) النيابة والعسكريون.
- محسن دلول ويوسف مرتضى (2022): لبنان الكيان المهزوز، من بشارة الخوري إلى ميشال عون، دار نوفل – بيروت.
- محمد جميل بيهم، (1946–1949) قوافل العروبة ومواكبها عبر العصور، جزء 2، مطبعة الكشاف بيروت.
- محمد شيا شكيب ارسلان – مقدمات الفكر السياسي.
- النزاعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال (1918–1945)، 1977 دار الاحد بيروت.
- محمد علي(د.ت): لبنان في خريطة الامبريالية الجديدة، دار الحرية، بغداد.
- محمد علي الطاهر: ذكرى الأمير شكيب ارسلان.
- محمد كزما: ثمرات العهد الوطني، الجزء الأول.
- محمد المجذوب (1957) محنة الديموقراطية والعروبية في لبنان، بيروت.

– محمود شكمان مصلح العمران الدليمي (2011) : العلاقات السياسية المصرية – اللبنانية 1958–1970) – أطروحة دكتورة كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد.

– منير تقي الدين، (1953) ولادة استقلال، دار العلم للملايين، بيروت.

– منير تقي الدين، (1956) نجم الجلاء، دار بيروت، بيروت.

– موسى ابراهيم (2011) : تاريخ لبنان الحديث المعاصر من عهد الإمارة إلى اتفاق الدوحة، دار المنهل اللبناني، بيروت.

– مؤيد محمود المشهداني (1998) : العلاقات السعودية – المصرية 1945–1958) اطروحة دكتوراه كلية التربية الاولى ابن رشد – جامعة بغداد.

– موسى برنس: في بلاد أدونيس.

– نازك قزعون: المرأة اللبنانية في معركة الاستقلال.

– نبيه بطرس تاريخ لبنان السياسي – دار المدى.

– نجيب صالح: كلمات هزت لبنان.

– نقولا ناصيف ( )، كميل شمعون آخر العمالقة.

– ندى شهاب محمد هديب المحمدي، (2012)، الدور السياسي لسامي الصلح في لبنان 1942–1968، ماجستير، جامعة الانبار.

– نعيم شهاب الدين، الدور الرئيسي في لبنان، دراسة تحليلية للمعهد الماروني، دار الكتاب اللبناني.

– ناظم خليل حسن، عبد المنصوري (2011) الحرب الأهلية في لبنان 1975– 1982، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة بابل، العراق.

– نقولا ناصيف، (2002) كميل شمعون آخر العمالقة، دار النهار، بيروت.

– هشام شرابي، (1978) الجمر والرماد، دار الطليعة، بيروت.

– هلال الصلح، (1954) تاريخ رجل وقضية رياض الصلح(1894–1951) بيروت.

– وجيه علم الدين، (1967) مراحل استقلال سوريا ولبنان (1922–1943)، بيروت .

– وهيب ابو فاضل (د.ت): لبنان في مرحلة تاريخه الموجزة، مكتبة انطوان – بيروت.

– وليد الخالدي (1998): خمسون عاماً على حرب 1998 أولى الحروب العربية – الصهيونية.

– ياسين سويد ( ) : الجيش اللبناني في عهد الانتداب.

– يوسف سالم، (1975) 50سنة مع الناس، دار النهار، بيروت.

– يوسف مزهر(1956) تاريخ لبنان العام، ج2، بيروت

ثانياً : المراجع المعربة:

– إيغورتيسوفييف، (2000) كمال جنبلاط الرجل الأسطورة، تعريب خيري الضامن – دار النهار، بيروت.

– باتريك سيل، (1980) الصراع على سوريا (1945–1958)، تعريب سمير عبده ومحمود فلاحة، دار الكلبة، بيروت.

– باتريك سيل، (2010) رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، نقله إلى العربية عمر الأيوبي الدار العربية للعلوم، بيروت.